خصائص التعليل النحوي
عند الخوارزمي تـ(٦١٧هـ)
من خلال كتابه
ترشيح العلل في شرح الجمل
دراسة تحليلية

بقلم

الدكتورة / إيمان أحمد إسماعيل حمودة

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية

خصائص التعليل النحوي عند الخوارزمي تـ(٦١٧هـ) من خلال كتابه ترشيح العلل في شرح الجمل دراسة تحليلية

بقلم الدكتورة /

إيمان أحمد إسماعيل حمودة

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

الملخص:

يهدف البحث إلي توضيح أهمية التعليل النحوي لمعرفة كلام العرب وما بذله العلماء من جهد لتطويره ونموه ، من خلال التعرف على مفهومه ونشأته وأهم خصائصه عند الخوارزمي في ترشيحه ، ومدى تأثر الخوارزمي بمؤلفات علماء العلل ، وتحتوي هذه الدراسة علي مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أقسام ، أما المقدمة فتشتمل على أهمية الموضوع وسبب اختياري له ، وأماالتمهيد فيشتمل على مبحثين : المبحث الأول : التعريف بالخوارزمي (حياته وآثاره) ، والمبحث الثاني : مفهوم التعليل النحوي ونشأته . القسم الأول: خصائص التعليل النحوي عند الخوارزمي . القسم الثاني: الموازنة التعليلية بين ما ذكره الخوارزمي في ترشيح العلل وبين ما ذكره في التخمير في شرح المفصل ، والقسم الثالث : تأثر الخوارزمي في الترشيح بمؤلفات العلماء في العلل ، وفي نهاية البحث خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

والله نسأله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي – الخوارزمي – ترشيح العلل – شرح الجمل – كلام العرب .

The characteristics of the grammatical explanation of the algorithm (617H) through his book Filtering ills in the explanation of sentences analytical study

By Dr. /

Iman Ahmed Ismail Hamouda

Assistant Professor of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies

Summary:

The research aims to clarify the importance of grammatical explanation to know the words of the Arabs and the effort sought by the scientists to develop it and its growth, by identifying its concept and its origin and its most important characteristics when the algorithm in its nomination, and the extent to which the algorithm is affected by the writings of the scientists of ills, and this study contains Introduction, preface, and three sections, while the introduction includes the importance of the topic and the reason for its choice, and the introduction includes two topics: the first topic: the definition of the algorithm (his life and its effects), and the second topic: the concept of grammatical reasoning and its origin. Section 1: The characteristics of the grammatical explanation of the algorithm. Section 2: The explanatory balance between what al-Khwarizmi mentioned in the nomination of ills and what he mentioned in fermentation in the explanation of the joint, and the third section: the effect of the algorithm in the nomination by the writings of the scholars in the illnesses, and at the end of the research a conclusion includes the most important results and recommendations.

God ask him to reconcile.

Keywords: Grammatical Explanation - Al-Khwarizmi - Filtering Of Ills - Explanation of Sentences - Words of The Arabs.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله . خلق الإنسان ، وعلمه البيان . والصلاة والسلام على الهادى الأمين سيد الخلق ، والمرسلين ، النبي الأمي الذي جاء بالنور المبين ، والسلام على من اتبعه بإخلاص إلى يوم الدين . وبعد .

فإنه من خلال مطالعتي لكتب التراث وجدت مؤلفات النحو العربي تتجلى فيها العلة بكل أنواعها ، وقد وقع الاختيار على كتاب (ترشيح العلل في شرح الجمل) للخوارزمي ؛ لأنه من الكتب القليلة المختصة بالتعليل ، فأردت إلقاء الضوء عليه من خلال تلك الدراسة التحليلية ، ويستمد الموضوع أهميته من أهمية الكتاب وصاحبه ، حيث إن كتاب (ترشيح العلل) يقوم على شرح كتاب (الجمل في النحو) لعبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) ، وهو أحد الشروح التي قامت على كتاب الجمل ، ومن هذه الشروح وأهمها على الاطلاق شرح الجمل لعبد القاهر نفسه ، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (٥٦٧ هـ) ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي (٧٠١ هـ) .... إلخ ، ولكن ما يميز شرح الخوارزمي أنه قائم على الشرح التعليلي التحليلي ، فقد حوى الكتاب جميع العلل مما جعل للكتاب أهمية تثري القواعد والأحكام النحوية ، والدراسات الأصولية، ولعل ما وجهني إلى تلك الدراسة هو حرصي الدائم على تنوع بحوثي في كل مجالات البحث اللغوي ومن أهمهما عمقا الدراسات الأصولية ، ومن ثم وجدت التعليل مجالا خصبا للبحث والدراسة ، والغرض من هذا البحث إلقاء الضوء على الفكر التعليلي لدى الخوارزمي باعتباره أحد الشراح المتميزين في مجال التعليل النحوي ، **وبيان موقفه من كل المسلمات النحوية ، هل وافقها أو أنه تمرد**

عليها وخالفها ؟ وذلك من خلال الموازنة التعليلية بين كلامه في الترشيح وبين كلامه في التخمير ، ولم يكن الهدف من الدراسة معرفة إلى أي فصيل ينتمي الخوارزمي نحويا ، فقد قامت دراسات سابقة على هذا الموضوع كـ (اختيارات القاسم بن الحسين الخوارزمى فى كتابه(ترشيح العلل فى شرح الجمل) للإمام عبد القاهر الجرجانى"جمعا ودراسة) رسالة ماجستير لـ (حسن عبد المنعم عربود) جامعة الأزهر ."

وبعد الاستقراء لكتاب الترشيح ، وجدت أن طبيعة البحث تقتضي أن تكون الخطة كالآتي : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أقسام :

المقدمة : وفيها ذكرت أهمية الموضوع وأسباب اختياري له .

وأما التمهيد فيشتمل على مبحثين : المبحث الأول : التعريف بالخوارزمي (حياته وآثاره) ، والمبحث الثاني : مفهوم التعليل النحوي ونشأته . القسم الأول: خصائص التعليل النحوي عند الخوارزمي . القسم الثاني: الموازنة التعليلية بين ما ذكره الخوارزمي في ترشيح العلل وبين ما ذكره في التخمير في شرح المفصل ، والقسم الثالث : تأثر الخوارزمي في الترشيح بمؤلفات العلماء في العلل ، وفي خاتمة البحث توصلت الدراسة إلي بعض النتائج والتوصيات ، مشفوعة ببعض الفهارس التي ترشد القاريء لمعالم البحث .

[التمهيد]

المبحث الأول **: (الخوارزمي حياته وآثاره)[1]**

باديء ذي بدء فإن محقق الكتاب الأستاذ الدكتور / عادل محسن سالم العميري ، عند تحقيقه لـ(كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل – للخوارزمي) تحدث عن حياة الخوارزمي وأفاض ، وما سأذكره هنا ما هو إلا وميض مختصر عن حياته لأذكر القاريء بهذا العالم الفذ الذي أثرى المكتبة العربية بنفائس ودرر غالية من المؤلفات العربية المتنوعة .

- **اسمه ولقبه ونسبه ومولده ونشأته :**

القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل مجد الدين الطرائقي ، ولد في التاسع من شعبان سنة (٥٥٥هـ) في خوارزم ، ولم تذكر لنا كتب التراجم شيئا عن حياته ، أوأسرته ، أونشأته .

- **شيوخه وتلاميذه :**

أولا : شيوخه ، ومنهم :

١- المطرزي الخوارزمي ولد عام (٥٣٨ هـ) ولقب بخليفة الزمخشري ومن أشهر مؤلفاته : المصباح في النحو ، والإقناع في اللغة .

٢- فخر الدين الرازي : أبوعبد الله محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني الرازي الملقب بفخر الدين توفي عام (٦٠٦ هـ) صاحب التفسير المشهور (مفاتيح الغيب).[2]

---

[1]) ينظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩ .

[2]) ينظر : وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨.

٣- برهان الدين الرشتاني :أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل الرشتاني المرغناني ، الفقيه الحنفي توفي عام (٥٩٣ هـ) من مؤلفاته : بداية المبتديء في الفروع وشرح الجامع الكبير للشيباني [١].

ثانيا :تلاميذه ، ومنهم :

١- موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام بن محمد المفسري الغرياني ، ناسخ كتاب الخوارزمي (بديع الملح) توفي عام (٥٩٥ هـ) ولم أعثر له على ترجمة فيما تيسر لي الاطلاع عليه من كتب التراجم[٢] .

٢- ابن المستوفي الإربلي الإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح أحمدبن المبارك ، صاحب (تاريخ إربل) وكان عالما بفنون الأدب واللغة والنحو ، توفي عام (٦٣٧ هـ) .[٣]

- مؤلفاته : [٤]

تنوعت مؤلفات الخوارزمي ما بين النحو واللغة والأدب والفقه منهاعلى سبيل المثال :

---

[١]) ينظر : هدية العارفين ١/ ٧٠٢.

[٢]) ينظر : مقدمة كتاب التخمير ١/ ٢٢ ، ومقدمة ترشيح العلل ص ١١ وما بعدها .

[٣]) ينظر : وفيات الأعيان ٤/ ١٤٧.

[٤]) ينظر : معجم الأدباء ١٦ / ٢٥٣ ، ومقدمة الترشيح ص ٢٠- ٢١ ، والتخمير ١/ ٣٣.

- (التخمير) مطبوع – ، و(ترشيح العلل في شرح الجمل) مطبوع – ، والتوضيح في شرح مقامات الحريري) مخطوط [١]، والسرُّ في الإعراب ، وزوايا الخبايا في النحو ، وشرح الأبنية ، وشرح الأنموذج ، وشرح الأحاجي النحوية ، وعجائب النحو ، والشرع في شرح ألفاظ الفقه ... إلخ . [٢]

- صفاته : وصفه الحموي في كتابه من ناحية الخلقة فقال : ((رأيته شيخا بهي المنظر ، حسن الشيبة كبيرها ، سمينا بدينا عاجزا عن الحركة ، وكان له في حلقه حُويصلة كبيرة))[٣] .

أما من ناحية الخُلق والطباع : فقد كان الخوارزمي شديد التعفف ، ويتسم بعزة النفس والتواضع ، وكان بعيدا عن طلب المناصب والشهرة والتقرب من الأمراء ، ويُذكر أنه حين عرض عليه أحد أمراء خوارزم منصبا ومجلسا إلى جانبه على أن يعطيه عشرة دنانير شهريا ليقرأ الأدب فلم يقبل ذلك [٤] ، ولما سُئل من أين تُنفق على نفسك ؟ قال : ((خلّف لي والدي قدرا يسيرا لا يقنع بمثله إلا أصحاب الزوايا ، فأنا أنفق بالميسور وأتلذذ بالغنى عن

---

[١]) مخطوط في المكتبة الملكية بتورينو– الناسخ : أحمد بن علي الزهري – تاريخ النسخ: ٧٧٨ هجرية – عدد أوراقها ٢١٩ – في الأدرب العربي .

[٢]) ينظر : معجم الأدباء ٥/ ٢١٩٧ ، وقلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ٤/ ٣٥٨ .

[٣]) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٩ .

[٤]) ينظر : المصدر السابق ١٦/ ٢٥١ ، والوافي بالوفيات ٢٤/ ٩٠ .

الجمهور))[١] ، فقد كان الخوارزمي ينعم بالزهد والرضى بقليل العيش .

أدبه وشعره : [٢].

لم تقف موهبة الخوارزمي على تفوقه في علوم اللغة والفقه ، بل تخطتها إلى عالم الأدب والشعر ، ومن شعره :

سَنا جبينكِ مهما لاح في الظلم *** بِتْنَا نُطالعُ منه نُسخةَ الكرمِ

إن يزرع الناسُ في أخلاقهم كَرَماً *** فالبِذْرُ من جُودكَ الظّنان بالديم

تبدو على أشْقَرِ خُضرٍ حوافِرُه *** بحراً يُلاطَمُ أمواجاً على ضَرَم

- وفاته :

توفي في خوارزم على يد التتار في الثاني عشر من ربيع الأول عام (٦١٧ هـ) [٣].

- قيمة (ترشيح العلل في شرح الجمل) ومكانته العلمية :

إن كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل كتاب مختصر يعتمد في شرحه نظام التعليل النحوي ، وللكتاب قيمة علمية مهمة في مجال التعليل فهو يُعتبر من المؤلفات المتخصصة في (العلة) والتي تعتمد منهج القياس وتعليلاته في أغلب المواضع مما جعله يتجه بالنحو العربي نحو المدرسة

---

[١]) ينظر : المصدر السابق نفسه .

[٢]) ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٥٠ .

[٣]) ينظر : البداية والنهاية ١٣ / ٧٤ ، وترشيح العلل ص ٢٧ ، ومقدمة التخمير ١٧/١.

البصرية ، وعلى الرغم من كثرة العلل فيه إلا أنها واضحة وبسيطة ومتناسبة مع منهج الجمل الجرجانية وهدفها ، والتي تقدم العلم للمبتدئين وقد جعلها الخوارزمي بشرحه للمتخصصين ، والمتصفح لكتاب (ترشيح العلل في شرح الجمل) للخوارزمي يجده يتبع منهج عبد القاهر الجرجاني في تقسيم الكتاب ، فتناول أبواب النحو المعروفة جميعها ، كأقسام الكلام، وتحديد الاسم والفعل والحرف، ومعرفة حدّ الاسم والفعل والحرف ، وحد الإعراب ، والمبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبه ، والنواسخ من أفعال وحروف.... وهلّم جراً من المسائل التي عرضها في شكل سؤال وجواب ، إذ إن الهدف من كتاب (ترشيح العلل) هو تقريب النحو من الفهم ، وتيسير الوقوف على علله وأسبابه ، وتبيان قيمته النحوية ليساير المبتدئين والمتخصصين معا في آنٍ واحد .

****

المبحث الثاني : **(مفهوم التعليل النحوي ونشأته).**

أولا : مفهوم العلة والتعليل : العلة في اللغة : تأتي تارة بفتح العين[١]. وتارة بكسرها ، ولها عدة معانٍ : – تأتي من الفعل (عل) يعِلُّ ، واعتل ، بمعنى المرض : فتقول : أعلّه الله ولا أعلك الله أي : لا أصابك بعلة ، تأتي بمعنى الانشغال ، أي الحدث الذي يُشغل صاحبه ويُعله عن حاجته بعلة أخرى . وهي تتفق مع مفتوحة العين في هذا المعنى ، وتأتي بمعنى السبب ، فيقال : علَّه لهذا ، أي : السبب .

- **العلة في الاصطلاح:**

وكما رأينا تدل العلة في اللغة على عدة معان منها : الانشغال والسبب ومن هذا المدلول اللغوي أخذ النحاة المدلول الاصطلاحي ولكن بمصطلحات مختلفة فعرفها ابن جني على أنها : ((إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما

---

(١)الفتح ، ولها عدة معان :

تأتي من الفعل (علّ) بمعنى الشربة الثانية ، يقال : علّ القوم إبلهم يعلونها علًا ، وتأتي من الفعل الأمر (تعلل) و (اعتلّ) بمعنى تشاغل ، يقال : تعلله بالكلام ، أي : اشغله بالكلام . حدثٌ يَشْغَلُ صاحبَه عن وجهه . ينظر: العين ٨٨/١ باب العين واللام.

يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد)) [١] .

وعرفها الرماني بأنها :((تغيير المعلول عما كان عليه)) [٢] ، بينما يرى الجرجانى أنها : معنى يحل بالمحل فيتغير به حالُ المَحلِّ بلا اختيار؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف [٣] ، أو : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه[٤] .

ومن ثم فهى تُعد تفسيرا اقترانيا بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة [٥]. أوهى المفسِّر للحكم.

وقياس العلة:أن يُجمع بين الأصل والفرع في حكم واحد؛ لتتم الفائدة للحكم.

ويتضح من تعريف النحاة للعلة ، أن التعليل : هو تقرير ثبوت المؤثِّر لإثبات الأثر. وهو أكثر ما يكون فى معرض النص، فحينئذ يكون الحكم بموجب تلك العلة مخالفا للنص ، وقيل : هو الانتقال من المؤثر إلى الأثر، وقيل : هو إظهار علة الشيء، سواء كانت تامة أو ناقصة [٦]، والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، وذكر الفارابي أن التعليل هو التمسك

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٤٩ .

(٢) منازل الحروف للرماني ص ٦٧.

(٣) ينظر: التعريفات ص١٥٤.

(٤) ينظر : المصدر السابق ص ٢٠١.

(٥) ينظر: نظرية التعليل فى النحو العربى ص٢٩.

(٦) ينظر: التعريفات ص٦١.

بالحجة [١]. وقيل : إن العلل ماهي إلا وسيلة اجتهادية تقرّ السماع المقعد، ولا توجده ؛ لأن السماع هو العلة الأولى في النحو العربي ، فتستخرج منه العلل بعد إطرادها في الاستعمال لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة ، وكأن التعليل جسر يربط بين الأصل النظري وصورته العملية المستعملة في اللغة العربية [٢].

❁<u>الفرق بين العلة والسبب:</u>

لم يرد في كتب الأصول القديمة أو المعاصرة ما يدل دلالة مباشرة على الفرق بينهما نظرا لما بينهما من تقارب شديد لغويا ومعنويا، ولكن اجتهد بعض الباحثين في توضيح هذا الفرق فذهب إلى أن الفرق بينهما في التأثير حيث قال : ((فالحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ولكنه لا يدور مع السبب)) [٣] **وأن العلة قد تتأخر عن معلولها، كالربح وهو علة التجارة ، أماالسبب فلا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ، والعلة توجب صفة (عرَضَا) والسبب يوجب ذاتاً (جوهَراً) [٤] ، وبناء عليه أرى أن العلة النحوية هي السبب الذي أدى إلى وجوب الحكم أو جوازه ، ولا فرق بينهما.**

---

(١) ينظر: المصباح المنير: ٧٧/٢.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٢٧ ، ونظرية التعليل فى النحو ص١١٥- ١١٧.

(٣) الأصول ص ١٨٢ ، لتمام حسان.

(٤) ينظر: التعريفات ص١٥٤-١٥٥، ومعجم الفروق اللغوية٣٠٧/١.

ثانيا : نشأة التعليل:

نشأ التعليل مع بداية نشأة علم النحو الأولى ثم توالت العلل مع كثرة تأليف المصنفات النحوية عند علماء اللغة القدامي كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) فهو أول مَنْ بعَّج النحو ومدَّ القياس والعلل ، وعيسى بن عمر الثقفي تـ(١٤٩هـ)، وعمرو بن العلاء تـ(١٥٤هـ)[١] ، ويخبرنا عنه ابن جني أنه أول من نقل التعليل عند العرب[٢] ، وكذلك يونس بن حبيب تـ(١٨٢هـ) كان صاحب "مذاهب وأقيسة تفرّد بها"[٣]؛ لأن علماء اللغة والنحو دائما ما كانوا يبحثون في الظواهر اللغوية عند العرب التي لم تعلل لكلامها ، وإنما علله النحاة على حسب تصورهم ورؤيتهم له ، وصاروا يربطونه بواقعهم اللغوي ثم يبنون عليه قواعدهم وأحكامهم ؛ لذا اختلفوا في الكثير من الأصول النحوية وأدلتها – كالسماع ، والقياس ، والعلة ، والحكم .... إلخ– وتعللوا لها حتى للشاذ منها ، وكان نتاج ذلك الاختلاف ظهورالمدرسة البصرية والكوفية وكان لكل منها أدلتها وعللها في إثبات صحة الحكم.

إلى أن بدأ التعليل الحقيقي عند الخليل الذي قعَّد القياس وحدد المسائل النحوية وتعلل لها ، قال عنه الزبيدي : ((استنبط من العلل مالم يستنبطه أحد))[٤] واعتمد سيبويه – ما اعتمده الخليل من التعليل– وما استنبطه من كلام العرب وهي العلة الغالبة على كتابه فكان يقول دائما: وهذا ما

---

(١) ينظر :طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ١/ ٣١ .

(٢) ينظر :الخصائص ١/ ٢٤٩ .

(٣) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٤٩ .

(٤) ينظر: طبقات النحويين اللغويين ص ١٣ .

قالته العرب ، أو هذا من كلام العرب ..... إلخ ، وتبعه علماء القرن الثالث وما بعده كالفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي الذي اعتنى بالتعليل عناية شديدة جدا حتى قال عنه ابن جني : ((أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لأصحابنا)) [1] ،فيعلل بالعلة الميدانية وهي التي تسرع إلى ذهنه حال ورود السؤال من أحدهم ، ولكنه يعاود النظر فيها بعد فكر وروية فيجد العلة الأكثر دقة فيخبر بها ، والزجاجي ، وابن الوراق أيضا ممن اعتمد المنهج الفلسفي في التعليل ، والتفنيد ، والتوضيح، والاستنباط ؛ لتوليد علل أخرى لتقوية العلة الأولى لتوكيد صحة الحكم المراد . إلى أن جاء ابن جني –، وابن الأنباري ، والسيوطي بعدهم ؛ ليعززوا دور التعليل الأصولي وقد انفرد معهم بمؤلفات خاصة كالخصائص، و لمع الأدلة ، والإغراب في جدل الإعراب ، والاقتراح في أصول النحو ، فقد قامت هذه المصنفات على وضع أسس التعليل بشكل أصولي تقعيدي يعتمد على التقسيمات وتحديد مفاهيم المصطلحات ووضع حدود وضوابط لها فيما يتعلق بالقياس والسماع والعلة والحكم ، ثم توالت المؤلفات في شروح العلل فجاء أصحابها ليتخذوا التعليل منهجا في شرح النحو العربي وعنوانا لمؤلفاتهم ، كالعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ، وكالخوارزمي في ترشيح العلل ...إلخ وتوالت جهود الباحثين في التأليف في التعليل ما بين التوسع والاختصار، وما بين القبول للعلل ورفضها.

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٢٠٩ .

ومن الدوافع التي قد دعت إلى نشأة التعليل لدى النحاة ، ظهور مخالفة الفرع للأصل في بعض من كلام العرب ، خاصة ممن أُخذ عنهم من بعد عصور الاحتجاج فأدى ذلك إلى ظهور ما يخالف القياس ، فجعلهم يفكرون ويجتهدون في البحث عن علة خروجه عن القياس ، ومن هنا جاء (علم التعليل) ليفرض نفسه على الساحة النحوية بشكل لا يمكن الاستغناء عنه .

موقف النحاة من التعليل :

انقسم النحاة فريقين في موقفهم من التعليل فمنهم المؤيد ، ومنهم المعارض ، ومن المؤيدين للتعليل أغلب النحاة القدامى ومنهم ابن جني الذي عقد بابا في الخصائص بعنوان ((باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها **))** [(١)] **، وعقد باباً آخر في الرد على من اعتقد بفساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلَّة ، مفاداه** أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل [(٢)].

ومن أبرز المعارضين ابن مضاء القرطبي تـ(٥٩٢هـ) الذي نحا بالنحو العربي بعيدا عن العلل ؛ لأنّها في رأيه لا تفيد النحو العربي بل تزيده تعقيدا ، ولكنه أبقى على العلل الأوائل، لما تُفيده في بناء المرحلة التعليمية المبنية على ما يُستنبط من كلام العرب ، ورفض العلل الثواني والثوالث حينما قال: ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني

(١) الخصائص ١/ ١٨٥.

(٢) الخصائص ١/ ٢٣٨.

والثوالث))[١] ، **وأما أبوحيان فقد أنكر التعليل قائلا:** ((والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع)) [٢]. **وأرى أنه من المهم وجود العلل للدارسين لعلم النحو وأصوله خاصة المتخصصين منهم ، أما غير المتخصصين فليس بالضرورة معرفتهم بالعلل الثواني والثوالث فيكفي معرفتهم بالعلل الأوائل – التعليمية – والتي تعينهم على فهم النحو العربي بشكل جيد .**

<u>أقسام العلل عند النحاة:</u>

يرجع أصل تقسيم التعليل للمنطق ، والعلة في مجملها ثلاثة أنواع : العلل المنطقية والكلامية ، والعلل الفقهية ، والعلل النحوية هي أقرب لعلل المتكلمين منها من العلل الفقهية قال ابن جني معللا : ((وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه)) [٣]. **والعلل النحوية اختلف النحاة في تقسيمها ، وهو كالآتي :**

<u>التقسيم الأول:</u> العلل ثلاثة أنواع: [الأوائل ، والثواني ، والثوالث] وهذا التقسيم جاء عليه شرح الخوارزمي في (ترشيح العلل) ، أما العلل الأوائل: وهى ما تعرف بالعلة التعليمية مثل: إن زيداً قائم، ونحو: قام زيد، فإذا سأل سائل لماذا نصب زيد فى المثال الأول، ورفع فى الثانى ؟

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٥٠.

(٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص ٢٣٠.

(٣) الخصائص ١/ ٤٨.

فيكون الجواب بعلةِ أَنَّ الأَوَل وقع اسما لـ(إنَّ)، والثانى وقع فاعلاً للفعل قبله. (١). ومعنى ذلك أن هذا النوع من العلل يأتى لتوضيح بعض الظواهر والأحكام النحوية ،أو اللغوية. وهو النوع الذى استخدمه اللغويون القدامى لمعرفة كلام العرب.

النوع الثانى: العلل الثوانى، والمقصود بالثوانى: هي علةٌ تتولد عن علة أخرى، ويسمى هذا النوع بالعلل القياسية ، وذلك كأن يقال: لماذا نُصِب (محمد) بإنّ فى نحو: إن محمداً قائم ؟ قلنا: (إن وأخواتها) شابهت الفعل المتعدِّىَ إلى مفعول، وضارعته، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعته. فهى بمعنى "أكَّد" وكذلك أخواتها، وثم تأتي العلة الثانية في قول الخوارزمي : ((فإن قيل : لم جُعل إعرابها بهذه الحروف من دون سائرها؟ قيل : لأن هذه الحروف نتائج الحركات وأبعاضها)) (٢) .قال ابن السراج :" واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة" (٣) وعقب ابن جنى على كلام ابن السراج قائلا فى باب سماه:(العلة وعلةالعلة) : أنَّ الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ وهو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا

(١) ينظر: الإيضاح فى علل النحو ص٦٤ – الأصول فى النحو ٥٤/١ – الرد على النحاة ص١٢٧.

(٢) ترشيح العلل للخوارزمي ص ٢٧ .

(٣) الأصول فى النحو ٣٥/١.

قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لقال في رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيًا عن قوله: إنما ارتفع بفعله" [(١)] ثم أتبع فقال :" وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة"[(٢)].والمقصود بالأخير النوع الثالث من العلل.

<u>النوع الثالث</u>: العلل الثوالث وتعرف بالعلل الجَدلية، وهى: علل تتولد من العلل الثوانى كأن يقال: من أى جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهت ؟ وغير ذلك من الأسئلة والأجوبة المترتبة بعضها على بعض- وهي سمة الخوارزمي في كتابه - والنوعان الأخيران غير مقبولين، حيث قال الزجاجى معقّبا: " وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل فى الجَدل والنظر " [(٣)].مع مراعاة عدم الإسراف فيهما، وأكد ابن جنى على ذلك حيث قال :"ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلًا جعله على هذه القضية"[(٤)].

---

(١) الخصائص ١/١٧٤.

(٢) ينظر: الخصائص ١/١٧٤.

(٣) ينظر: الإيضاح فى علل النحو ص٦٤ وما بعدها ، والأصول فى النحو ١/٣٥ – الرد على النحاة ص١٢٧.

(٤) الخصائص ١/١٧٥.

التقسيم الثاني : هو الذي ذكره الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، ثلاثة أنواع هي :العلل التعليمية، والعلل القياسية ، والعلل النظرية[١].

التقسيم الثالث : وهو ما ذكره الرماني الذي جعل العلة على ستة أوجه [٢] : العلة القياسية ، والعلة الحكميّة، والعلة الضرورية ، والعلة الوضعية ، والعلة الصحيحة ، والعلة الفاسدة.

التقسيم الرابع : التقسيم العددي وهو ما ذكره السيوطى تـ(٩١١هـ): علة سماع، وعلة تشبيه، وعلةاستغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة ، وعلة قرب مجاورة ، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف،وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[٣].**والحقيقة أن الدينورى تـ(٢٧٦هـ) لم يحصرها فى هذا العدد بل ذكرأنها "واسعة الشُّعب،إلا أن المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً"**[٤].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

(٢) ينظر: الحدود في النحو: ٥٠ – ٨٥ – ٨٤ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/ ٤٤٣، وعلل النحو لابن الوراق: ٢٧.

(٣) يراجع: الاقتراح في أصول النحو ص٨٣ – ٨٤ فى أصول النحو ص١١٣ – ١١٤، الأصول لتمام حسان ص١٩٩ – ٢٠٠ ، الشاهد وأصول النحو ص٣٢٩.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ص ٧١.

التقسيم الخامس : وقد قام به باحث آخر[١] فقسمها إلى خمسة أصناف وبيانها كالآتي :

١-العلل الاستعمالية ، والعلل التحويلية ، والعلل القياسية ، والعلل الدلالية ، والعلل المتأرجحة بين الاستعمالية والتحويلية .

والعلل جميعا تندرج تحت مسمى العلل الغائية عند بعض العلماء المعاصرين [٢].

أما تقسيم العلل عند الخوارزمي كما جاء في ترشيحه تعريضا لا تصريحا، فقد ذكرت سابقا أنه اعتمد في ترشيحه القسم الأول من تقسيم العلل – الأوائل والثواني والثوالث- ولكن إذا قلنا أن العلل عنده جاءت على صورة علل مفردة وعلل مركبة لكان أفضل ، والعلل المفردة عنده : هي التي تعلل لحكم واحد من جهة واحدة وهو النوع الغالب في ترشيحه ، ومن أمثلتها:

١- علة الاستغناء والاكتفاء:

الاكتفاء : مصدر اكتفى يكتفى اكتفاءً إذا قام بالأمر، وهو بمعنى: الاستغناء[٣]. ومن أمثلتها في "الترشيح "ما يأتي :

قال الخوارزمي عن علة تقسيم الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف) فقط : ((وإنما حُكم بأنها ثلاث **للاستغناء بها والاكتفاء بها** في أداء المعاني

(١)ينظر :التعليل اللغوي عند سيبويه ص ٩١- ٢٤٦-٣١١.

(٢) ينظر: الأصول لتمام حسان ص١٩٨.

(٣) اللسان مادة (ك ف ى).

المختلفة ولو كان ثمَّ شيء رابع لاحتيج إليه في موضع ما كما يحتاج إليها فلما تم الغرض من المتكلم من غير احتياج إلى رابع لها عُلم بأنها ثلاث))[1]. **وما ذكره الخوارزمي من علة- الاستغناء والاكتفاء - لتقسيم الكلمة إلى هذا التقسيم الثلاثي، فقد ذكره غيره من النحاة ولكن بطريقة مختلفة على الرغم من أنه يحمل المضمون نفسه كما ذكر الجوجري**[2] ، **وناظر الجيش بعده قائلا ومعللا:** لأن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا. والثاني الحرف، والأول : إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. والثاني الاسم ، **ومنها: ما ذكره المصنف ، وهو أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف وإن كانت ركنا له.** [3]. **والذي أشار بهذا التقسيم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه على أبي الأسود الدؤلي ولكن ربما ليس بهذا التقسيم المنطقي وقد جاء كل عالم بعده ليضيف إليه ، وأرى أن علة تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنهم نظروا إلى المعاني المختلفة التي يحتويها الكلام فوجدوا أن في الجملة اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، وحرف واسم ، فقسموها هكذا دون وضع حد لكل قسم من هذه الأقسام إلى أن جاءت مرحلة الاستقراء المتأمل لتضع لنا حدا لكل قسم من أقسامها ؛ لأننا كثيرا ما نجد في كتب بعض النحاة التقسيم الكلي إلى أجزاء رئيسة دون تعريف لحدودها .**

---

(١) ترشيح العلل ص ٤.

(٢)ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٤٢.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ١٣٦.

٢- علة الدلالة:

والمراد بالدلالة: هى كون الشيء بحالةٍ يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر، والشيء الأول هو: الدالُّ، والثانى هو: المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة فى: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص [١]. ومن أمثلتها عند الخوارزمي ما يأتي :

قال الخوارزمي عن علة اختصاص ضمير الجمع " نحن " بالبناء على الضم: ((وخُص بالضم دلالة على القوة**))** [٢]. **وقال في موضع آخر : ((**وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وتحريك آخره ؛ لالتقاء الساكنين **))** [٣] **يقصد (نحنُ) بالضم –ضمير لجماعة الحاضرين – فيفهم من النصين أن الخوارزمي تعلل لبنائه على حركة – وهي الضم – بعلتين : أولهما للدلالة على القوة . وثانيهما : لالتقاء الساكنين ، وذهب الفراء وثعلب إلى أنه بُني ؛ لأنه قد حظي على تلك القوة من دلالته على التثنية والجمع فقوي بأقوى الحركات ، وذهب الزجاج إلى أن علة بنائه ؛ لأنه جاء للجمع ومن علامة الجمع الواو والضمة من جنسها. وعند الأخفش الصغير ؛ لأن (نحن) للمرفوع، فحرك بما يشبه الرفع وهو الضم ، وتعلل المبرد بأنه شبيه بـ(قبل وبعد) ؛ لأنها متعلقة بالإخبار عن اثنين فأكثر . وتعلل ابن هشام ؛ بالأصل في نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة**

---

(١) ينظر: التعريفات ص ١٠٤ – والكوكب الدرى ١/٣٢٥– وتحبير شرح التحرير ٦/٢٨٦٧.

(٢)ترشيح العلل ص ٣٣٤ .

(٣)ترشيح العلل ص ٣٣٤ .

الحاء إلى النون وأسكنت الحاء ولم يذكر سبب علة النقل . وفيما نقله الصبان عن الأشموني من علة : التقاء الساكنين حيث إنهم قد بنوا (نحن) على حركة لالتقاء الساكنين- سكون الحاء والنون - واختاروا الضمة لتناسب الواو كما في نظيرتها (همو) - ضمير لجماعة الغائبين - ولما كانت (نحن) لعدد أقله اثنان و(همو) لعدد أقله ثلاثة كانت (همو) أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلًا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له . [1] **وكل العلل جائزة مع ترجيح علتي الفراء ومن تبعه والزجاج ؛ لأنها بعيدة عن التكلف وتوافق المعنى واللفظ .**

٣- علة الاستعمال :

قال الخوارزمي عن مجيء اللام للعهد في نحو : نعم الرجل زيد: ((لأن الاستعمال قائم فيمن هو غير مذكور ولا معهود ولا مخطور ببالِ المخاطب، على أنه لو كان لما احتيج إلى ذكر (زيدٍ) بعده بأنه المخصوص بالمدح واستقام أن نقول : نعم أنت هذا أو زيدٌ موقع (نِعْمَ الرجلُ) .)) [2] **اختلف النحاة في نوع (ال) في فاعل نعم وبئس مثل (نعم الرجل أحمد) فكانوا على رأيين : الرأي الأول : أنها للجنس ، والرأي الآخر : أنها للعهد الذهني ، ثم اختلف أصحاب الرأي الأول في كونها للجنس حقيقية فمدحك يكون للجنس كله من أجل (أحمد) ثم خَصصت (أحمد) بالذكر فتكون قد مدحته مرتين وكذلك في حال الذم وهو ما نسب لسيبويه ، أو جنسية**

---

(١)ينظر : الملحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٤ ، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٧ ، وحاشية الصبان ١/ ٩٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٩ .

(٢) ترشيح العلل ص ١٠٧.

مجازية وقد استعملوا الجنسية مجازًا في الدلالة على الكمال مدحًا، وذمًا في مثل : نعم الرجل أحمد ، وبئس الرجل حسام ، وهذا ما رجحه الخوارزمي وتعلل له بقوله " لأن الاستعمال قائم " . واختلف أيضا أصحاب الرأي الآخر الذين قالوا أنها للعهد فمنهم من قال : إنها للعهد الذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: اشترِ القماش، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدم.

والثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، كأنك قلت: زيد نعم هو فمدحت الجنس كله من أجل أحمد ثم خصصت أحمد بالذكر فتكون قد مدحته مرتين وكذلك في حال الذم هي للعهد ، وقد جاء تعليل الخوارزمي مبنيا على الاختلاف في نوع اللام مرجحا كونها للجنس مجازا (١).

<u>والقسم الثاني</u> : العلل المركبة وهي التي تعلل حكما واحدا من عدة جهات مترابطة لمعرفة أصل الحكم وتوكيده ، أو لتجيز أكثر من حكم وذلك من خلال تدوير العلة ، ومن أمثلة العلل الثنائية والثلاثية التي بنى عليها أحكامه :

١ – <u>علتا محافظة المشاكلة ، وكثرة الاستعمال :</u>

أثناء حديثه عن إضافة العدد ثلاثة فما فوق ومخالفته للمعدود في التذكير والتأنيث قال : ((<u>لمحافظة المشاكلة</u> بين التمييز والمميز إلا إذا أعوز فيؤتى بجمع الكثرة نحو : ثلاثةُ شسوع ، **<u>أو يُتوسع في استعمال الكثرة</u>**

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ١٢١ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣ ، و شرح ابن عقيل ٣/ ١٦١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٧ ، وحاشية الصبان ٣/٤٢.

مكان القليل نحو قوله تعالى : (ثلاثة قروء) ؛ لاشتراكهما في الجمعية أو لكونه أكثر استعمالا من : الإقراء))[1] **إن حق مميز (العشرة) فما دونها أن يكون جمع تكسير لقلة فتقول : ثلاثة كتب ، وخمسة أثواب، وثمانية أجربة، وعشرة غلمة ؛ وذلك للمناسبة بين العدد والمعدود من ناحية المعنى ؛ لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة يدل على القليل فيناسبه جمع القلة ، إلا أن يكون جمع القلة قليل الاستعمال أو مخالف للقياس، فيؤثر عليه جمع الكثرة ، فمن الأول قليل الاستعمال هو جمع القلة(أشساع) ، و (أشسع) ؛ولقلة السماع استغنوا عنه بـ(شسوع) فقالوا : أربعة شسوع[2] وقد فُضل شسوع على أشساع لكثرة استعماله ، ومن الثاني : قوله تعالى ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[3] ؛ لأن (قُرُوء) – وهو جمع كثرة – استعملوه جمعا لـ(قَرْءٍ) بالفتح وكان حقه أن يُجمع على (أقراء) جمع قلة ، ولكن أوثر قروء على أقراء ؛ لأن واحده (قرء) كـ(فلس) وجمع مثله على أفعال مخالف للقياس ، والقياس أن يكون (قُروء) جمعا لـ(قُرء) بالضم – بمعنى الطهر والحيض – وكان هذا تعليل النحاة ممن سبقوا الخوارزمي كسيبويه ، والمبرد، وابن السراج ، والفارسي وغيرهم.[4]**

---

(١) ترشيح العلل ص ٢٤٣.

(٢) شسوع : جمع كثرة لـ(شسع) وهو : وقد أثبت الأخفش (أشسعا) ينظر : المفصل في علم العربية ص ٢٩٦.

(٣) البقرة من الآية (٢٢٨).

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٧٥، والمقتضب ٢/ ١٦٠، والأصول في علم النحو ٢/ ٤٣٠، والتعليقة ٤/ ٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٢٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٤١١.

٤-علل: محافظة الفرعية، والأَوْلى ، والحمل على النظير :

ذكر أثناء حديثه عن رافع الفعل كونه وقع موقع الاسم وهو عامل معنوي كما أن الاسم إذا وقع مبتدأً رُفع بعامل معنوي وهو التجرد عن العوامل اللفظية ، فإذا كان التجرد أوجب الرفع على الرغم من ثقله فقد أخذ صاحبه أخف الحركات وهو النصب ، قال الخوارزمي متعللا : ((فلم يتهيأ للسائل أن يقول : هلّا سُلب حركة غير الجر ؟ لأجل محافظة الفرعية ، ويمكن أن يقال : إذا كان الفعل يعمل الرفع والنصب في الأسماء سواء أكان لازماً أو متعدياً ، فلما احتاج المضارع إلى الإعراب أُعرب بمثل عمله وهو الرفع والنصب دون الجر ؛ لأن الأفعال لا تعمل الجر ، وقد بَنَيتُ هذا التعليل ... على ما رأيته لبناء (الباء) الجارة على الكسر ، قال : كُسرت الباء في (بِسم) لكون حركتها من جنس عملها فإذا ساغ لهم أن يقيسوا البنائية على الإعرابية فلأن يسوغ لي قياس الإعرابية على الإعرابية (أَوْلى) . وهذا يمنع السائل من أن يقول هلّا أعرب الفعلُ بالرفع والجر أو النصب والجر)) [(١)]. **ويُفهم من قوله أن العلة في رفع الفعل المضارع لمشابهته الاسم في التجرد من العوامل اللفظية ، وعلة عمله الرفع والنصب دون الجر المحافظة على الفرعية ؛ لأن المضارع في الإعراب فرع عن الاسم ، وعلة جزمه دون جره أولى حملا على بناء (الباء) على الكسر؛ لكون حركتها من جنس عملها فكذلك الجزم من جنس الفعل إذ هو في الأصل مبني**

(١) ترشيح العلل ص ٢٧.

والأصل في البناء السكون وهو العلامة الأصلية للجزم ، وقد أردف الخوارزمي علته بالحمل على الباء في مناسبة الجزم للفعل كمناسبة كسر الباء في (بسم الله) ؛ لأنه من جنس عملها ، وقيل : إنَّ جزم المضارعَ دون خفضه ؛ لأنه فرع على الاسم والفروع تنقص عن الأصول فتنحط عنها درجة فمن ثم خالف الاسم بالجزم .

القسم الأول : خصائص التعليل في ترشيح العلل :

كان الخوارزمي مولعا بالتعليل ، فانطلق يُعلل لكل مسألة بل لكل جزئية من المسألة الواحدة ، وقد اتسم التعليل عنده في (ترشيح العلل) بعدة خصائص أذكرها فيما يأتي :

أولا : صحة العلة : لقد توافرت شروط صحة العلة عند الخوارزمي في شرحه " ترشيح العلل " من خلال شيئين[(١)]:

أولا : التأثير :

يُراد بالتأثير : وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، ويتمثل ذلك في تعليل الخوارزمي لبناء الغايات – كـ قبل ، وبعد وأمام ، وخلف ... إلخ – حيث قال في أثناء حديثه عن الغايات: ((لمشابهتها الحروف لاحتياجها إلى المضاف إليها في النية كاحتياج الحروف إلى ما دخلن عليها في أوقاتها)) [(٢)]. **إن الأصل في استعمال(قبل وبعد) أن يُستعملا معربين**

(١) ينظر : لمع الأدلة الفصل ١٤ ص ١٠٦.

(٢) ترشيح العلل ص ٧٢.

ومضافين إلى ما بعدهما ، ولكنهما قد قُطعتا عن الإضافة كما في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾(١) ، أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، على حذف المضاف ، وكان الأصل في حال المضاف مع المضاف إليه أنهما بمنزلة كلمة واحدة، فلما قُطعتا عن الإضافة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني ؛ لذا قال ابن السراج(٢) : إنها مبنية على الضم؛ لأنها قطعت عن الإضافة ، وتعلل العكبري(٣) بالعلة نفسها ولم يزد، ولكنه تعلل في موضع آخر(٤) بعلة التضمين ، إذ إنَّهما تضمّنا معنى لام الإضافة وهي مقدرة والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني شبها معنويا.

وقال أيضا بعلة المشابهة في الافتقار – والتي تعلل بها الخوارزمي – إذ إنهما بعد قطعهما عن الإضافة ، لَا يُخبر بهما ولا عنهما ولا يتم بهما الصلة فأشبهتا الحرف الذي يفتقر ما يوضح معناه ، ولو كان على نية – احتياج – معنى المضاف، فقد أشبه الحرف في افتقاره إلى ما يوضح

---

(١) الروم من الآية (٤) . القراءات الأخرى الواردة في الآية : قرأ الجحدري والعقيلي: "من قبل ومن بعد" بالخفض من غير تنوين؛ وقرأ الجمهور: "من قبلُ ومن بعدُ" بالضم؛ وقرأ بعضهم: "من قبلٍ ومن بعدٍ" بالخفض والتنوين.

، وقد جاءت قراءة الخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، أي: من قبل القلب ، ومن بعده ؛ وقراءة الخفض مع التنوين على نية حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه أو معناه. ينظر : المحتسب ١ / ٣٣٨ ، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ص ٦١٦ ، والتصريح: ١/ ٧١٩.

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٥١ ، وينظر : أسرار العربية ص ٣١.

(٣) إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث ص ٧٧– ١٧٦ ، و شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٣ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٥٨ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٨٢ .

معناه ويكمله ؛ لذا استحق البناء على الضم وهي العلة الأوفق لوجوب حكم البناء ، ومن ثم كان الدليل على صحتها التأثير بوجود الحكم لوجودها، وعدمه لعدمها؛ وقطعها عن الإضافة دليل على صحة وجوب الحكم وهو البناء ؛ لأن الضمة هنا ضمة بناء ، وإعرابها دليل على انتفاء علة البناء وهي الإضافة .

– ثانيا : شهادة الأصول – بصحة العلة – وعنها يقول ابن جني في باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين ؛ لضعفه هو نفسه عن أحكام العلة: ((ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو)) [(١)] . كأن يدل على علة بناء الضمائر كـ (أنا ، وأنت ، وهو ... إلخ) ، وأسماء الاستفهام كـ (كيف، وأين، وأيان، ومتى ... إلخ) ؛ لتضمنها معنى الحرف، فإذا طُولب المستدِل بصحة هذه العلة قال: الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف؛ وجب أن يكون مبنيًّا، فإن قيل: ومن أين زعمتم أن الأصول تشهد على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يُبنى؟ وقد أعربوا (أيًّا) مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت كيف وأخواتها؟ قيل: إنما أبقوا (أيًّا) وحدها على إعرابها مع تضمن معنى الحرف؛ تنبيهًا على أن الأصل في الأسماء الإعراب.[(٢)]

(١)الخصائص ١/ ١٨٥.

(٢) ينظر : أصول النحو ص ١٢٤.

ثانيا : إيجاز العلة واختصارها : في بعض المواضع من ترشيحه تجده يُعلل تعليلا موجزا مفيدا يؤدي الغرض منه ، كتعليله لبناء أمس حين قال : ((لتضمنه الحرف وهي (لام) التعريف **))** [١] **، وتعليله لمنع اجتماع أداتي تعريف على كلمة واحدة لتأكيد مضمون الجملة دون فصل قائلا ((** لئلا يجتمع كلمتا تأكيد في كلمة واحدة **))** [٢] **، وتعليله في جعل (لا) في قوله تعالى : ﴿ وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ، وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ ﴾**[٣] **زائدة للتأكيد بقوله : ((** لأن الحرف لا يدخل على الحرف **)) ، و عند حديثه عن (لما) وأنها قد تكون في حكم اسم من أسماء الزمان منصوب بالظرفية كقوله تعالى : ﴿ وَلما تَوَجَّهَ تِلْقاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي﴾**[٤] **قائلا : ((** لأن هذا حكم الظرفية **))** [٥] .

ثالثا :الاعتماد على التعليلات التعليمية النظرية (العلل الأوائل) :

ويراد بها عند الخوارزمي النظر في محاولة تغيير الظواهر والأحكام بمساعدة اللغة نفسها ؛ لأن النحويين سمعوا بعضا من كلام العرب وقاسوا مالم يسمعوا عليه ، وهذا النوع من التعليل يدخل تحت علة القياس المطرد وأحيانا يحمل على نظيره أو نقيضه ، أو على السماع القائم على كثرة الاستعمال ، أو التخفيف ، أو المشابهة ... إلخ – وغيرها من العلل – في اعتماد الصيغ والأحكام ، وقد عني الخوارزمي بهذا النوع من العلل –

(١) ترشيح العلل ص ٦٩. ينظر : الكتاب ٣/ ٢٨٣ ، والمقتضب ٣/ ١٧٣.
(٢) ترشيح العلل ص٢١٧.
(٣) فاطر الآية (٢١) .
(٤) القصص من الآية (٢٢).
(٥) ترشيح العلل ص١٨٥.

الأوائل – بكثرة في ترشيحه ؛ لأن طبيعة الفئة المستهدفة – من ترشيح العلل القائم على شرح الجمل – هي فئة المبتدئين فلابد أن تكون العلل تعليمية، ومن أمثلتها عند الخوارزمي تعليله لجعل الإعراب في آخر الكلمة حيث قال : ((لأن أول الكلمة لابد من أن يُبنى على الحركة ليصح الابتداء به ... وأما وسطه فبه يُعرف وزنها من الأبنية المختلفة فلم يبق إلا أن يكون آخرها)) [١] **وهي من العلل النظرية المتعارف عليها عند النحاة القدامى ، وكتعليله لمنع التعجب من الألوان والعيوب قائلا :** ((فالعلة فيها أن الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، والحذف يخل بالمعنى نحو: أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، وفي العيوب : احورَّ واعورَّ فإذا جاء شيء منها على ثلاثة أحرف نحو (عَوِرَ) فإنه يُعامل معاملة الأصل طَرد للباب)) [٢]، **وتعليله لعدم وقوع " كم " الخبرية فاعلة قال** ((: **لأن لها صدر الكلام** ، ولا يقع الفاعل على صدر الكلام)) [٣] . **في أثناء حديثه عن (لا) التي تحمل تارة على (ليس) فترفع وتنصب ، وتارة أخرى على (إنَّ) فتنصب وترفع معللا ذلك بقوله :** ((أنهما نقيضان يُنفى بـ(لا) ما يُثبت بـ(إنَّ) ، ومن شأنهم حمل النقيض على النقيض ، كالنظير على النظير ، ألا ترى أنهم حملوا (كم) الخبرية في البناء على (رُبَّ))) [٤].

رابعا : الفرق بين العلّة الموجبة والمجوزة : هما مصطلحان يظهران في (ترشيح العلل) تلميحا لا تصريحا ، والعلة الموجبة كما ذكر ابن

---

(١) ترشيح العلل ص ٢٠.

(٢) ترشيح العلل ص١١٣.

(٣) ترشيح العلل ص ٣٢٧.

(٤) ترشيح العلل ص ١٥١.

جني[١] **حين عقد لها باباً بيَّن فيه الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ، فالأولى: توجب الحكم ولا سبيل للخروج عنه، وهي مستنبطة من كلام العرب ، ومن أمثلتها عند الخوارزمي قوله في علة زيادة اللام في مثل :(اللَّاتَ وَالْعُزَّى) قال:((** لأن هذه الأسماء معارف كـ (مناة ، ويغوث ، ويعوق) **))** [٢]. **والدليل على صحة وجوب علة القياس أنها أعلام على أصنام كانت تُعبد في الجاهلية ، والأعلام لا تدخلها اللام المعرفة، وكقوله عن علة الأصل في تعليقه عمل " ظن وأخواتها " : ((** فلدخول " لام الابتداء " ؛ لأنها موضوعة للابتداء ، فإيرادها في الجملة إنما يجوز لمعنى وُضعت له في الأصل وهو تأكيد مضمون الجملة في الابتداء **))** [٣] **، وعلة الأصل هي علة موجبة لحكم تعليق هذه الأفعال عن العمل ، وكتعليله لوجوب منع صرف الاسم الثلاثي المتحرك الوسط قائلا : ((** لأن حكم متحرك الأوسط حكم مازاد على ثلاثة أحرف نحو : سعاد **))** [٤] **، وكتعليله لعدم عمل بعض الحروف دون بعضها الآخر بقوله : ((** لأن العامل يجب فيه أن يختص لقبيل دون قبيل حتى يكون عاملا ، لذلك لما كانت حروف العطف داخلة على القبيلين وكل سائر الحروف التي لا تعمل لم يعط لها عمل لعدم الاختصاص لقبيل واحد **))** [٥]. **يتضح من كلامه أن علة عمل بعض الحروف كالجر، والنصب ، والجزم يرجع إلى علة الاختصاص فهذه**

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ١٦٥ .

(٢) ترشيح العلل ص ١٩.

(٣) ترشيح العلل ٢١٨.

(٤) ترشيح العلل ص٥٨.

(٥) ترشيح العلل ص ١٤٠.

الحروف تعمل بالأصالة ؛ لاختصاصها بما دخلت عليه ، كاختصاص حروف الجر بالأسماء مثل : (بسم الله) ، و حروف الجزم والنصب مختصة بالأفعال فحق لها العمل مثل : لم يفلحْ الكسول ، ولن نبرحَ المحاضرة حتى تنتهي ، بخلاف حروف العطف فهي لا تعمل [(١)] **؛ لعدم اختصاصها بمعين ، فهي لا تختص بالأسماء ولا بالأفعال بل هي داخلة عليهما فوجب عدم عملها ، وبناء عليه فإن علة الاختصاص أو عدمها هي من العلل التي توجب الحكم .**

وأما العلة المجوّزة : هي التي تؤدي إلى جواز الحكمين بالدرجة نفسها أو بترجيح أحدهما للأفضلية ، ومن أمثلتها عند الخوارزمي في ترشيحه : قال عند حديثه عن فتح المنادى الموصوف بابن ((إنما فُتح المنادى إذا وقع الابن صفة له مضافة إلى العلم إتباعا لحركة الأول حركة الثاني طلباً للتخفيف ، وإنما اختص هذا بالتخفيف لأجل أنه ما من أحد إلا وله اسم علم ، كذلك الكنى فكثر استعماله في النداء في باب التخفيف .... والضم حركة ثقيلة فغيروها إلى الفتح لذلك ، ولاتكون هذه الكثرة فيما لا يقع (الابن) بين علمين فتركوه على حاله)) . [(٢)] **وهنا يتحدث الخوارزمي عن علة حركة المنادى في مثل : يامحمدَ بنَ عثمان ، ففي أصل النداء يكون المنادى المفرد مبنيا على الضم فتقول : يامحمدُ ، ولكنه إذا وصف بـ(ابن) مضافا إلى علم آخر فاتبع العلم الأول حركة (ابن) – الفتح – للتخفيف نظرا لثقل الضم مخالفا بذلك الأصل ، ويكون ذلك شريطة وقوع**

---

(١)ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢١٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٢٠٣ ، والتذييل والتكميل ٨/ ٣١٠ ، وتعليق الفرائد ١/ ٨٤ .

(٢)ترشيح العلل ص ١٧٤.

(ابن) بين علمين ، فإن لم يقع بين علمين يبقى على حاله كـ : يامحمدُ ابن آمنة . والثقل دائما ما يكون علة التخفيف ، ومن ثم نستطيع القول بأن التخفيف سببه علة مجوزة وهي الثقل .

- **وفي معرض حديثه عن علة دخول حرف النداء على اسم (الله) وفيه الألف واللام قال : ((** ذكروا أن الألف واللام ليستا للتعريف المجرد بل مع ذلك هما بدل من الهمزة المحذوفة في (إله) فلذلك ساغ دخول حرف النداء فيه خاصة دون سائر الأسماء **))** [(١)]. **فمن المطرد قياسا عدم جواز نداء ما فيه (أل) لئلا تجتمع أداتا تعريف بالدخول على اسم واحد فلا يقال : يا المحمدان ، ويالرجل فلابد من الإتيان بـ أي: فتقول : ياأيها المحمدان ويأيها الرجل ، ولكن قد تدخل على لفظ الجلالة (يالله) وهنا تعلل النحاة بأن (ال) ليست للتعريف وإنما هي بدل الهمزة المحذوفة إذ الأصل (الإله) تبعا لرأي سيبويه الذي تعلل بأن (أل) لا تفارقها؛ لأنها عوض عن الهمزة في (إله)** [(٢)] **، فصارت بذلك كأنها من الكلمة نفسها ، وبناء عليه تكون العلة المجوزة لدخول حرف النداء على لفظ الجلالة خاصة هي كون (أل) بدل من الهمزة حين قامت مقامها فعُوملت معاملتها هذا ما أراد الخوارزمي التنبيه عليه**

---

(١) ترشيح العلل ص ١٧٢.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٥ ، وينظر : الخصائص ٢/ ١٨١ ، والإنصاف ١/ ٢٧٩.

وتبعه ابن هشام[١] **، والشيخ خالد الأزهري قائلا : ((**وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء**))** [٢].

- **وتساءل لم تنصرف الأعلام كـ (أحمد)إذا دخلت عليها (رُبَّ) ؟ فقال متعللا : ((** لأن " رُبَّ " لا تدخل إلا على النكرة فإذا قلت : رُبَّ أحمدٍ ، فكأنك قلت : رُبَّ إنسان اسمه أحمدُ **))** [٣]. **يُطرد القياس في أن " أفعل " إذا كان وصفا، فلا تصرفه في معرفة أوفي نكرة، وإذا كان اسما تصرفه في النكرة، وقد جاء (ربَّ أحمدٍ) اسما في موضع يوجب له التنكير؛ لأنه وقع مجرورًا بـ(رُبَّ) ومن المعلوم أن مجرور (ربَّ) لابد أن يكون نكرة ؛ ولأنه لم يبق فيه إلا علة وزن الفعل وهي علة واحدة لا تقوى لدرجة العلتين كما في (أحمر) – وزن الفعل والصفة – كما ذكر سيبويه والسيرافي**[٤] **وتبعهم الخوارزمي ؛ لذا جاز جره وتنوينه ، والعلة هنا مجوزة لمخالفة الأصل وهو صرف العلم الممنوع من الصرف .**

خامسا: استيفاء العلة لاعتماد صحة الأحكام النحوية :

وهو سمة من السمات البارزة في (ترشيح العلل) فقد كان الخوارزمي لا يترك جانبا من جوانب المسألة سواء أكان خفيا أم

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ص ٣٠٣.

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٣.

(٣) ترشيح العلل ص٥٧.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٠٣ ، والأصول في النحو ٢/ ٩٦ ، و شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٣.

ظاهرا إلا ويعلل له عندما يقول : وإذا قيل : كذا ... ، أو قالوا : كذا ... ، ولماذا كانت كذا ولم تكن كذا ....إلخ ؛ ليصل بالقارىء إلى إبراز صحة الحكم وتوكيده، فتجده يؤمن على صحة الحكم بتعليله عن عن عدم احتياج الصفات التي تختص بالمؤنث كـ(طالق وحائض) إلى علامة تأنيث حيث قال : ((لا تحتاج إلى علامة التأنيث ؛ لأنها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يفرق بينهما بالعلامة)) [١] **أي أن العلة التي أوجبت عدم إلحاق تاء التأنيث بالوصف ؛ أنه وصف غير مشترك بين المذكر والمؤنث بل إنه خاص بالمؤنث فلا يحتاج إلى علامة تؤنثه ، وأيضا تعليله لبناء النكرة المفتوحة المفردة مع (لا) فقال:** ((لتضمنها حرف استيعاب الجنس في النفي وهو " مِنْ " ؛ لأن التقدير عندهم أنه جواب : هل من رجلٍ في الدار ؟ فلفظة " مِنْ " في الجواب مقدرة)) [٢] **، وقد قاس عليها حالة تكرارها فقال :** ((وأما الفتح فعلى : هل من بيعٍ فيه وخُلَّةٍ .... تضمن الكلام معنى الحرف فبُني))[٣] **، وتارة يعلل بعلل مركبة ؛ لعدم الطعن – فيها – الذي يؤدي إلى فساد الحكم أو بطلانه ، كتعليله بتسكين آخر الماضي مع نون العماد مثل : ضربْنا قال :** ((طُرداً للباب وفرقا بين ضمير الفاعل والمفعول ؛ لأن سكون ما قبل النون والألف في الماضي

---

(١) ترشيح العلل ص ٢٧٤.

(٢) ترشيح العلل ص ٧١. وينظر : المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، والأصول في النحو ٢٧٩/١ ، وأسرار العربية ص ٢٤٦ ، والتخمير ٢/ ١٤٢.

(٣) ترشيح العلل ص ١٥٢، ١٥٣.

الصحيح اللام يدل على أن الضمير للفاعل ، وفتحه فيه يدل على أن الضمير للمفعول)) [١] .

سادسا : اعتماد التمثيل كوسيلة للتعليل :

وهناك بعض التعليلات قد اعتمدت في الأساس على التمثيل والتشبيه لإقرار صحة الحكم ، ومنها مسألة أيهم أصل المصدر أو الفعل ؟ فيقول : ((كون الفعل دالا على الحدث مع الزمان ، ودلالة المصدر على الحدث دون الزمان ، فصار مثال الفعل مثال الخاتم المصوغ من الفضة ومثال المصدر مثال الفضة ، فكما أن الفضة أصل الخاتم فكذلك المصدر أصل الفعل لدلالته على الأمرين)) [٢].

اعتمادا على علة التشبيه الحسي .

سابعاً : تعدد العلل من خلال تدويرها : عدَّ في اللغة : من (عدد) الشَّيْء أَحْصَاهُ ، والتدوير من (الدور) وهو في اللغة : ما يدل على إِحداق الشيءِ بالشَيءِ من حواليه: يقال دار يدور دوراناً [٣] .

إن تعدد العلل من خلال تدويرها لإثبات صحة الأحكام النحوية ليست جميعها من وضع النحوي الذي أوردها في كتابه ، وإنما هي زبدة مجهود من سبقه من النحاة حين أدلى كل منهم بدلوه في إثبات الحكم من خلال علة ارتأها صالحة لإثبات الحكم إلى أن وصلنا إلى الخوارزمي فوجدته يتبع في منهجه عرض محصول علل المتقدمين في بعض المواضع وكان

---

(١) ترشيح العلل ص ٣٤١.

(٢) ترشيح العلل ص ١٢٧.

(٣) ينظر : مقاييس اللغة ص٣٦٩ ، ومعجم الوسيط ٢/ ٥٨٧.

الخوارزمي متأثرا بابن الوراق والسهيلي في ميله إلى تعدد العلل من خلال تدويرها فنجده في بعض المواضع يستخرج من العلة الواحدة علتين أو ثلاث أو أكثر ، كما في تعليله لبناء الفعل المضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة حملا له على الفعل الماضي فى نحو : ضربْن وضربْت بوجوب إسكان لامه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع حركة نون النسوة ، ثم دوَّر أثر الحكم الذي أنتجته العلة الأولى ليكون علة ثانية لحركة الضمير نفسه المتصل بالفعل – وهو نون النسوة – فقد وجب تحريكه لسكون ما قبله ، فتارة اعتلّ لهذا بهذا والعكس ، أي : يعلل لسكون الباء بحركة الضمير(الفتحة) لكي لا يتوالى أربع متحركات متواليات، ثمّ يعلل لحركة الضمير بتسكين آخر الفعل فقد جعل كلا منهما علة للآخر، وتعليله أيضا لرفع المبتدأ حملا على الفاعل لمشابهته له في أنه مسند إليه ومحكوم عليه ، وحمل الخبر للعلة نفسها ولمشابهته للفعل في كونه محكوم به ؛ ولأن الأصل في الإخبار الأفعال ، وقد سبقه إليها ابن السراج[١]، وقد مثّل لذلك برفع الفاعل في السؤال عن علّة رفعه ،فيقال ارتفع بفعله فإن قيل:ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة، أما ابن جني فيسميها شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلة، وردَّ تسمية ابن السراج، بأنها تجوز في اللفظ، وكان يجب على المجيب عند ما سُئِلَ لِمَ ارتفع الفاعل أن يجيب بقوله: ((إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً

(١) ينظر : الأصول في النحو ١/٣٥ .

عن قوله:إنّما ارتفع بفعله...وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أنْ تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة)) (١) .

وهذا ما يُعرف بتدوير العلة ويمكن تعريفه بـ((توقف كل واحد من الشيئين على الآخر)) (٢) .

(١) ينظر : الخصائص١/١٧٣ .

(٢) ينظر : الكليات ص ٤٤٧.

القسم الثاني :

دراسة موازنة بين

ماذكره الخوارزمي في الترشيح وما ذكره في التخمير

أولا : المنهج :

حافظ الخوارزمي من خلال كتابيه (الترشيح والتخمير) على منهج صاحبي الجمل ، والمفصل – عبد القاهر الجرجاني والزمخشري – في الإبقاء على تبويب الكتابين لصاحبيهما كما هو ، فسارعلى منهجهما في تقسيم الأبواب والفصول أما في الترشيح فقد سبق الحديث عنه ، وأما في التخمير فأقسامه أربعة (الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشترك) وكل قسم ينقسم إلى أبواب وفصول ثم أخذ يشرح ويحلل عبارات الجمل والمفصل ويرد ويعترض محافظا على النص كاملا لكلا العالمين مشيرا إليهما احتراما وإجلالا – بقوله في الجمل – : (قال الشيخ) ، وفي التخمير (قال جار الله ، أو قال الشيخ) ، وأحيانا كان يوافقهما وأحيانا أخرى يخالفهما ، وإن كان قد اعتمد التعليل منهجا لشرح الجمل ولكنه خالف ذلك في التخمير فقد جاء الشرح مقتضبا في بعض المواضع وخاليا من التعليل ، ومطنبا في بعضها الآخر .

ومن الجدير بالذكر أن ماتعلل به الخوارزمي في ترشيحه يوافق في أغلب مواضعه الجرجاني والبصريين ، وما تعلل به في تخميره يخالف الزمخشري ويوافق الكوفيين .

أسلوبه في عرض التعليل :

مما لاحظته أثناء تتبعي للتعليلات النحوية في (ترشيح العلل) وجدت الخوارزمي يعرض المسائل بالشرح الواسع والتعليل المستفيض لبيانها وتوضيحها ، فلم يدع حكما من أحكام النحو بلا تعليل ، وهو بذلك نهج منهج الجرجاني في إيراد العلل بل وزاد عليه ، واعتمد الخوارزمي أسلوب الشرح والتحليل على هيئة مناقشة تعتمد على التساؤلات ، أو الاعتراضات، أو الافتراضات فيقول في الترشيح (فإن قلت : كذا ، أجبت .. ، أوفإن قيل : .... قلت : كذا) فتراه يطرح السؤال ثم يجيب عنه بالتعليل البسيط – بعلة واحدة – أو بعلتين أو أكثر في الموضع الواحد .

أما في (التخمير) فقد كان المنهج في التعليل مختلفا ؛ لأن شرحه للمفصل لم يكن أساسه التعليل ، بل كان الشرح في أغلبه توضيحا وتفسيرا، أواعتراضات واضحة على مذهب الزمخشري ، وأحيانا يستطرد في التعليل فيفترض اعتراضا أو سؤالا ، ولكن في مواضع قليلة وكان يميل فيها إلى التعليل الذي ينحو المنحى الفلسفي مما يدل على أنه كان على دراية بعلوم الكلام ، وأيضا من الملاحظ أنه لم يصرح بلفظ التعليل أو العلة في الكتابين ، وإنما عبر عن التعليل بـ(لأن ... ، أو لـ كذا) ... إلخ .

-نماذج من العلل الخوارزمية بين الترشيح والتخمير :

ومن العلل المفردة التي بنى عليها الخوارزمي أحكامه في كتابيه (الترشيح والتخمير):

*** علة القياس ، تعلل الخوارزمي في الترشيح عند اعتراضه على مجيء تمييز الأعداد – من ثلاثمائة إلى ألف – مفردا قائلا : ((** وأما ثلاثمائة إلى

ألف فشاذ، والقياس : ثلاث مئاتٍ أو مئين)) [١] ، **ويقصد بالشذوذ فعن القياس ، أما الاستعمال فكثير مطرد فيما يتعلق بإضافة العدد إليها كـ(ثلاثمائة إلى تسعمائة) ، وقال في التخمير : ((** اجتزؤا في ثلاثمائة إلى تسعمائة بلفظ المفرد ؛ لأن الأعداد آحاد وعشرات ومئيون ، وما وراء المميز حكمها حكم المرتبة الأولى وترك جمع المائة فيما إذا أضيف إليها العدد ؛ **لئلا يُوهم أنه قد عاد بعينه حكم المرتبة الأولى وذلك استحسان))** [٢] .

إن المراد بالمرتبة الأولى عنده في التخمير هي الإضافة ؛ لأن الأصل في التمييز الإضافة ، والإضافة بمعنى (من) وهذا يقتضي أن يكون المضاف إليه جمعا فتقول : ثلاثة من الرجال ، ولا تقل : ثلاثة من رجل ، والمرتبة الثانية أن الإضافة تلحق الاسم وهو مفرد بدون تنوين ، ، وبناء عليه فإن العدد من ثلاثمائة إلى تسعمائة أخذ من المرتبة الأولى الإضافة، ومن المرتبة الثانية الإفراد [٣] **. وهذا ما استحسنه الخوارزمي في تعليله – في التخمير – لمجيء مائة تمييز بلفظ المفرد ، وكان حقه أن يكون جمعا ، ولكن حتى لا يتوهم حين يُضاف إليها العدد أنه قد عادإلى حكم المرتبة الأولى كاملا ؛ لأن مميز الأعداد – من الثلاثة إلى التسعة – يأتي جمعا ، مثل قولك : عندي ثلاثة روايات ، ومن ثم يكون القياس في مائة أن يكون جمعا أيضا إذا أُضيف إليها الأعداد فتقول : مئات أو مئين وإذا جاء مفردا فهو شاذ ، خلافا لسيبويه الذي شبهه بتمييز(أحدعشر) فقال :** (((وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس (مئين)

---

(١)ترشيح العلل ص ٢٤٤ .

(٢) التخمير ٣ / ٤٩ .

(٣) ينظر : التخمير ٣/ ٤٨ .

أو (مئات) ولكنهم شبّهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً)) [١]. **وإن كان القياس كما قال سيبويه أن يكون التمييز مفردا إلا أنه لم يخرجه على الشذوذ -كما فعل الخوارزمي – بل شبهه بالعدد المركب – أحد عشر – فكما جاء تمييزه مفردا كذلك (مائة) إذا أضيف إليها العدد ، وأيده العكبري[٢] ، و جاء السماع بـ(مئين) جمعا كما في قول الفرزدق :**

ثلاث مئين لِلْمُلُوكِ وَفَى بِها رِدائي وجَلّتْ عنْ وُجوهِ الأهاتِمِ [٣]

وهذه الرواية استشهد بها النحاة على أن القياس (مئين) جمع (مِئة) مع أنها تمييز لكلمة (ثلاث) لم ترد في ديوان الشاعر ، وقد حكى الفراء لغة يقول أصحابها: عشر مئين[٤]. والجدير بالذكر أن تعليل الخوارزمي بالقياس في الترشيح ؛ يرجع إلى الخلاف بين سيبويه والمبرد ومن

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٩.

(٢) اللباب في علل الإعراب ١/ ٣٢٥.

(٣) البيت من الطويل ، الأهاتم: واحدها أهتم: المكسر الأسنان أو المراد: بنو الأهتم ، وهذه الرواية استشهد بها النحاة على أن (مئين) جمع (مِئة) مع أنها تمييز لكلمة (ثلاث) وهذا هو القياس، وقد وردت الرواية في ديوانه ٢/٣١٠ كما يأتي:

فدى لسيوف من تميم وفى بها *** .....

وعلى هذا فلا شاهد فيه للمسألة. ينظر : المقتضب ٢/ ١٧٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٤٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٥٤.

(٤) لم أهتد إليها فيما تيسر لي من مؤلفات الفراء إلا ما نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١/ ١٣٥ ، وما جاء في شرح شذور الذهب للجوجري٢/ ٨٥٨ .

تبعهما – إلى أيهما الأصل ؟ أإفراد المائة أو جمعها ؟ فإن كان الإفراد هو الأصل فلشبهه بـ (عشرون درهما) – باعتبار الماضي – لأنَّها عدد مفرد فأضيف إلى مميزه كالعشرة ، وإنما كان المميز مفردا ؛ لأن المائة أقرب إلى ما تم بالمفرد وهو تسعون عندما تقول : (تسعون جنيها) فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات.

وإن كان الجمع هو الأصل فالاستعمال جاء به، وتعلل له المبرد بالمشابهة حيث قال : ((يجوز أَن تقول : ثلاث مئين وثلاث مئات من أجل أَنه مُضاف فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاثة أَثواب وثلاث جوَار)) [(١)] ، **وإذا عتمدنا في تحديد –الأصل في القياس– على أيهما أسبق في العموم آلمفرد أو الجمع ؟ نجد الإفراد أسبق في أبواب النحو – المفرد والمثنى والجمع – ويُحمل عليه (المائة) في التمييز ؛ لأنه لا يكون التمييز كلمة (المائة) فإنها يحبذ إفرادها، وهو مطرد لكثرة الاستعمال نحو: (ثلاثمائة) ولا يجوز (ثلاث مئات أو مئين) إلا في ضرورة – وإن كانت الضرورة التي استشهدوا بها لم تتفق والديوان – وأما كونها لغة كما نُسب إلى الفراء حكايتها فهي لغة – قليلة – تحفظ ولا يقاس عليها ، ومن ثم يجوز عندي الاثنان (الإفراد والجمع) للعلل التي ذُكرت سابقا ، وقد يجوز أن يكون (مئين) –جمعا – مطردا في القياس ، غير فصيح في**

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٠ .

الاستعمال ، بخلاف المفرد (مائة) فصيح في الاستعمال شاذ في القياس كما ذكر الخوارزمي في الترشيح ، والعلة مجوزة للحكم [(١)].

- **علة المشابهة**[(٢)] :

والمراد بالمشابه المثلية ولو في وجه من الوجوه ، وهي ملجأ النحاة حين يخرج كلام العرب عن الأصول التي وضعوها ، وهي كثيرة الورود في كتبهم قال سيبويه : ((ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء **))** [(٣)] ، **وقد لاحظت أن الخوارزمي عندما كان يعالج موضوعات مختلفة في النحو – من خلال الترشيح أو التخمير – كان يسعى لجمع المتفرقات منها بخيط المشابهة ، وليس شرطا أن يكون الشبه في كل شيء بل يكفي أدنى درجة من درجات المشابهة، وعلة المشابهة من أكثر العلل الموجودة في الترشيح ، ومن أمثلتها والتي توافقت عنده في الكتابين ما يأتي :**

١- **قال في الترشيح عند الحديث عن سبب بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة : ((** وأما السبب في بنائه فهو أن هذه " النون " شابهت ألف الضمير وواوه في اتصاله بالماضي والمضارع والأمر ، كما أنهما كذلك ، ... ولما لزم سكون ما قبل " النون " في

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٥ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٥٨ ، وحاشية العدوي ٢/ ٢٠٤ .

(٢)الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، والجمع أَشْباهٌ ،وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ ماثله ينظر: اللسان مادة (ش ب هـ).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٧٨.

الماضي لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو في حكم كلمة واحدة لزم ذلك لزوما حتى تعدى إلى ما يؤدي صورة اجتماعها فيه من المضاعف طرداً للباب : رَدَدْنَ ، وفَرَرْنَ ، فقد عُدي هذا الحكم إلى المضارع أيضا وإن عُدم فيه السبب)) [١]. **وقال في التخمير – موافقا لتعليله في الترشيح بعبارة مختصرة – شارحا قول صاحب المفصل :** ((قوله : لأنها منها ، يريد ؛ لأن نون الجماعة والمؤنث من الضمائر)) [٢] **ومقصده أن الفعل المضارع بُني على السكون عند اتصاله بنون النسوة في نحو : الطالبات يَأْكُلْنَ ؛ لأنها أشبهت ضمائر الرفع في أنها تدخل على الفعل الماضي والمضارع والأمر، ولما دخلت على الماضي لزم سكون آخر الفعل ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات متتاليات فلزمت هذه الصورة فصارت جزءا منه كالضمائر في مثل : نجحتُ ؛ لذا أخذ الفعل المضارع الحكم نفسه** [٣] **وهو البناء على السكون؛ لشبهه بالفعل الماضي في صيرورة النون كجزءٍ منه كما في قوله تعالى : ﴿والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ ﴾**[٤]. **﴿والوالدات يرضعن ﴾** [٥] **، فـ(يتربصن ويرضعن) فعلان مضارعان – في موضع رفع– مبنيان على السكون ؛**

---

(١) ترشيح العلل ص٧٥.

(٢) التخمير ٣/ ٢١٥ .

(٣) وقيل: إنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءا منه. ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٤٠ .

(٤) البقرة من الآية (٢٢٨) .

(٥) البقرة من الآية (٢٣٣).

لاتصالهما بنون النسوة . وهو بذلك التعليل كان تابعا للزمخشري في مفصله حيث قال : ((وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنياً، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر ؛ لأنها منها وذلك كقولك: لم يضربن ولن يضربن. **)) ووافقه ابن يعيش** [(١)].

٢-**وعن علة بناء المضمرات قال في الترشيح : ((** المضمرات مبنية ، **وسبب بنائها مشابهتها الحرف** لاحتياجها إلى مذكور يعود إليه أو في حكم المذكور كالحرف في احتياجه إلى غيره **))** [(٢)]. **وقال أيضا في التخمير : ((** المعرب إذا بُني فلابد فيه من سبب ، وسبب بنائه مالاتمكن له ، ومناسبته لأحد أسباب وهي : إما جريه مجرى الحرف، كالضمائر واسم الإشارة **))** [(٣)]**.حيث تعلل بعلة المشابهة في الترشيح ، وعبر عنها بعبارة (جاري مجرى الحرف) في التخمير ، ولا فرق في المعنى ، وقد صدق الخوارزمي فيما نقله عن النحاة الذين تعللوا لبناء المضمر إما لشبهه بالحرف في الوضع مثل : التاء في (ضربت ، واضربي ، واضربن) ، و(نحن، وأنا) يشبه (إلى) أي : أنه على ثلاثة أحرف ، و (هو ، وهي) تشبه (في ، وعن) ... إلخ ، أو لشبهه في الافتقار إلى ما يوضحها ويبينها ، أو يكون سبب بنائه وضعه في الأصل على**

---

(١) ينظر : المفصل ص ٣٢١ ، وشرح المفصل ٤/ ٢١٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٩٠ .

(٢) ترشيح العلل ص٣٣٣.

(٣) التخمير ٢/ ١٣٣ .

الافتقار إلى ما يفسره ويوضحه كما أن الحرف كذلك ؛ لأن معناه لا يُفهم إلا بظهور معناه من خلال ما يفسره كـ(أنا ، ونحن) في التكلم، و(أنت وأنتم) في الخطاب ، فضمير التكلم والخطاب لا يعرف إلا بحضور المتكلم والمُخاطِب والمُخَاطب ، وذا الغيبة مفتقر إلى ما حيل عليه في الذكر أو في العلم، وهذه العلة أتم من الأولى، لاطرادها ووجودها في الضمائر كلها، من غير حمل بعضها على بعض، فهي بهذا الاعتبار ترجع إلى شبه الحرف الافتقارى [(١)] **كما ذكر الخوارزمي .**

٣- وعن سبب تسمية الصفة المشبهة بهذا الاسم قال في الترشيح : ((المعنى في كونها **مشابهة أنها تشابه اسم الفاعل** في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ... وإذا كانت الصفة لا تُثنى ولا تجمع فهي لا تعمل عمل الفعل **لعدم مشابهتها** اسم الفاعل ، وهي تدل على معنى ثابت فإن أردت حادثا بها جئت بوزن اسم الفاعل القياس فتقول : حاسن أو كارم الآن أو غدا في حسن وكريم)) [(٢)] . **وقال في التخمير :** ((سُميت مشبهة ؛ لأنها تقوم مقام اسم الفاعل في المعنى وفي أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع ، وإذا كانت الصفة لا تثنى ولا تجمع لا تعمل عمل الفعل إلا على قبح)) [(٣)] .

---

(١) ينظر : المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١/ ٢٨٦، وتسهيل الفوائد ص٢٤ ، والمقاصد الشافية على شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٦٧.

(٢) ترشيح العلل ص٢٢٥.

(٣) التخمير ٣/ ١١٥ .

فكلا التعريفين – في الكتابين – واحد في إفادة علة التسمية ، ومراد الخوارزمي أن الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عملت فيه مثل : حسن، وشديد تقول: الحسن وجه محمدٌ ، ومشابهتها له في أنها تثنى وتجمع وتؤنث مثل : (حسن وحسنان وحسنون وحسنه وحسنتان وحسنات) كاسم الفاعل : (ضارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات) ... إلخ وتنقص عن اسم الفاعل في أنها على غير زنة الفعل فلذا تنقص عن عمله فلا يتقدم معمولها عليها. (١)

٤-وعن علة نيابة (إذا) عن الفاء في إفادة الربط عند دخولها على الجزاء قال في الترشيح : ((لما فيها من المفاجأة **فتشابه (الفاء)** ؛ لأن الفاء للتعقيب ، والمفاجأة والتعقيب من وادٍ واحد **))** . (٢) **يعنى : أن (إذا) المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط بين الشرط وجوابه ؛ لأن الفاء هي التي تشبه (إذا) التي للمفاجأة في كونها للشرط الذي يطلب الجواب ويترتب عليه ويعقبه ويرتبط به كما هو الحال مع الفاء وهذا ما قاله في التخمير : ((** يمكن أن يكون ذلك تشبيها لها بـ(إذا) التي للمفاجأة نحو : خرجت فإذا زيد على الباب ؛ لأن الشرط يؤدي إلى الجواب فكأنه يهجم عليه ... قال الإمام عبد القاهر (٣): هي تجري مجرى الفاء في ربط الجملة

(١) ينظر : الكتاب ١/ ١٩٤، والأصول في النحو ١/ ٧٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٤٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٥.

(٢) ترشيح العلل ص١٩٢.

(٣) المقتصد٢/ ١١٠١ .

بما قبلها)) [١]**ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية – قال ابن مالك:**

وتَخْلُفُ الفاء إذا المفاجأه * كإنْ تَجُدْ إذا لنا مُكافأه** [٢]

بشرطين : أن تكون الأداة الجازمة (إن ، أو إذا) . وأن يكون الجواب جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بـ(إن) التوكيدية كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٣] **– والمعنى: إنْ أصابتهُم سيئةٌ قَنطوا – وذلك لمشابهة (إذا) (الفاء) في المعنى ؛ لأنَّ المفاجأة تعقيب كما ذكر العكبري ومن قبله الخليل ، والمبرد وابن السراج** [٤] **، وتعلل ابن مالك قائلا ((**وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط **))** [٥]**.أي : أنها لا يُبتدأُ بها، ولا تقع إلاّ بعد ما هو معقّب بما بعدها، فأشبهت الفاء فجاز أن تقوم مقامها ، وهو ما تعلل به الخوارزمي من قبل.**

---

(١) التخمير ٤/ ١٤٨ .

(٢) الألفية ص ١١٣.

(٣) الروم الآية (٣٦).

(٤) ينظر : المقتضب ٢/ ٥٨ ، والأصول في النحو ٢/ ١٦١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٧٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨ ، وينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٥.

ومن أمثلة العلل التي خالف فيها تعليله في الكتابين :

١ – علة إعراب المضارع دون سائر الأفعال فقال الترشيح : ((لمشابهة المضارع الاسم .... ، ولم تقع هذه المشابهة بين الاسم وبين سائر الأفعال فصار حمله على ما شابهه أولى))[١]. **حيث أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات ، وقال في موضع آخر:** ((أما الفعل فإنه لما شابه الاسم وهو المضارع الذي ذكرنا وجوه المشابهة له أُعرب حملا عليه))[٢] . **والعلة هنا جاءت تأييدا لمذهب البصريين ، وجاء في التخمير تعليله رداعلى الزمخشري حيث قال :** ((إلا أن قوله: (فأعرب) رديء وهذا ؛ لأن إعراب المضارع غير معلل من إعراب الاسم ، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم ويستحيل أن يكون المتأخر علة المتقدم ، وهذا لأن الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب))[٣] **أي : أن الفعل هو الأصل في الإعراب وليس الاسم وهذا الرأي للكوفيين وقد جاء بتعليله موافقا لهم ، ومن ثم فإن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه** [٤] ،

---

(١)ترشيح العلل ص ١٤.

(٢)ترشيح العلل ص ٢٠ .

(٣) التخمير ٣/ ٢١٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٦ ، والتصريح بمضون التوضيح ٢/ ٣٥٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٠٢.

ويتضح من خلال كلامه في الكتابين أن علة إعراب المضارع تتوقف على كون إعرابه بالفرعيه أو بالأصالة ، فلو كان بالفرعية فعلته لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات وتبادل المعاني المختلفة عليه كما ذكر في الترشيح ، أما لو بالأصالة – كما ذكر في التخمير – فلا حاجة إلى علة.

٢- **قال في الترشيح عن علة حمل خبر (إنَّ) على الفاعل :** ((**مشابهة هذه الحروف الأفعال** وإن كان معمول الفعل فاعلا أو مفعولا لزم في معمول ما يُحمل على الفعل أن يكون محمولا على الفاعل والمفعول)) [(١)]. **أي أن المشابهة من جهة اللفظ والمعنى فأما المشابهة اللفظية فهي أنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر كما أن الأفعال كذلك ، وهي مبنية على الفتح كالماضي من الأفعال ، وأما المعنوية فـ(إنَّ) و(أنَّ) بمعنى : أكدت ، و(كأنَّ) بمعنى أشبهت ، و(لكنَّ) بمعنى:استدركت ... إلخ فأُعملت في الاسمين لزيادة مزيتها على سائر الحروف بحصول المشابهة بينها وبين الأفعال ، وما تعلل به هنا كان لمذهب البصريين القائل بأنها عاملة عمل الفعل ؛ لأنها تشبهه في كونها رافعة للخبر كما أنه رافع للفاعل ، مما يدل على أنه جاء موافقا لهم ، أما في التخمير فقد رد هذه العلة قائلا : ((** هذه علة مسترذلة ورزالتها ظاهرة)) [(٢)]. **مخالفا لهم بهذا القول ،**

---

(١) ترشيح العلل ص ١٣٩- ٣١٩.

(٢) التخمير ١/ ٢٨٢ .

ومؤيدا لمذهب الكوفيين القائل بأن هذه الحروف عاملة في الاسم فقط ، والخبر مرفوع بما كان مرتفعا به من قبل – دخولها عليه – وهو الابتداء وتعلل بأن ((.... إنَّ مع اسمها بمنزلة المبتدأ ، بدليل أنه يدخل عليه لام الابتداء ، ولام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ .... وهذا يقتضي ألا يكون ارتفاع خبر (إنَّ) بالحرف لذا لزم أن لا يكون ارتفاع خبر سائر الحروف بالحرف))[1]. **وما تعلل به الخوارزمي للمذهب الكوفي هنا في التخمير مردود عليه من قبل النحاة [2] ؛ لأن معنى الابتداء قد زال بدخول هذه الحروف عليها ، وإذا زال المعنى لم يبق إلا الرفع للعامل – وهو (إنَّ) – قال ابن الخباز معللا : ((** أنها مشبهة بالفعل فاسمها مشبه بالمفعول ؛ لأن نصبه عامل مشبه بالفعل، وخبرها مشبه بالفاعل ؛ لأنه رفعه عامل مشبه بالفعل ، ويسمى المنصوب اسم إن والمرفوع خبر إن ؛ لأنهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة)) [3]. **وما ذهب إليه النحاة من علة هو ما ذهب إليه الخوارزمي في الترشيح وهو الراجح .**

٣- عند حديثه عن علة نصب النكرة في باب نعم وبئس مثل : نعم رجلًا زيدٌ قال في ترشيحه : ((فأما النكرة فانتصابه على التشبيه

---

(١) التخمير ١/ ٢٨٢- ٢٨٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ١١٠ ، والأصول في النحو ١/ ٣٢١- ٢٣٢ ، وعلل النحو ص ٢٤٠ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٥٠ – ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٢ .

(٣) توجيه اللمع ص ١٤٨ .

بالمفعول بيانا وتمييزا للمضمر جاريا مجرى " عشرون درهما " [١]. **أي : أنك إذا قلت: عندي عشرون درهما، فالنون منعت الدرهم من الجر، كما منع الفاعل المفعول من الرفع ، فصارت النُّون كالفاعل، وصار التمييز في باب (نعم وبئس) كالمفعول؛ لأن (نعم وبئس) موضعهما أَن يقعا على مضمر وهو الفاعل يفسره ما بعده من تمييز** [٢] . **وقال في التخمير:** ((منصوب على التمييز)) [٣]. **وهو مذهب سيبويه والبصريين**[٤] **استنادا لما قالته العرب : نعم رجلا زيد ، على أن الفاعل ضمير مستكن في نعم ، و(رجلا) نكرة منصوبة على التمييز في باب نعم وبئس ، وحُكي عن الكسائي أنه منصوب على الحال**[٥] **ويجوز تأخيره ، وعند الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، ويقبح عنده تأخيره** [٦] **والراجح كونه تمييزا عند ابن يعيش** [٧] **؛ لأنه يفسر ويوضح المبهم المستكن وهو عمل التمييز وليس المفعول ؛ ولأن الأصل في النصب المفعول ، فلما شابهه التمييز في وقوعه بعد تمام الكلام نُصب ، وهذا ما قاله**

---

(١) ترشيح العلل ص ١٠٩– ١١٠. وينظر : أسرار العربية ص ١٠٥ ، والمقتصد ١/ ٣٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣١.

(٢) ينظر : المقتضب ٢/ ١٤٩، وعلل النحو ص٢٩٠.

(٣) التخمير ٣/ ٣٢١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤/ ٣٩٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٨.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٨.

(٦) ينظر : المصدر السابق نفسه ٤/ ٢٠٤٨، وهمع الهوامع ٣/ ٣٠ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤/ ٣٩٤ .

الخوارزمي في باب التمييز عن علة نصب التمييز قال في الترشيح : ((وإنما نصبت التمييز ؛ لأنه مشبه بالمفعول ، وذلك أن المفعول في ضرب زيدٌ عمراً فضلة في الكلام ، فكذلك التمييز في طاب زيدٌ نفساً فضلة في الكلام **))** [(١)] **إن الشبه بين التمييز والمفعول أن كليهما يقعان في تمام الكلام مثل : طاب زيد نفسا ، ، فالتمييز (نفسا) شبيه بالمفعول به في نحو : نصر الله محمداً ، فجاء الاثنين بعد إتمام الكلام ، فلما أشبه التمييز المفعول ووقع موقعه نُصب مثله ؛ حيث إن ما قبله تقدير الفاعل على طرِيق التَّشبِيه وهو ما عليه أغلب النحاة** [(٢)]**، وقيل : لشبهه بالحال**[(٣)] **وهو ضعيف ؛ لأن الحال أيضا محمول على المفعول في النصب لكونه فضلة ؛ لذا فإن ما تعلل به الخوارزمي في ترشيحه أولى ؛ لأنه حمل على الأصل في النصب – أي المفعول – ، بيد أنه خالف رأيه في التخمير فقال معللا : ((** تقول: طاب زيد نفسا بمنزلة ضرب زيد عمرا ..... وهذه تمحلات النحويين .... والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض **))** [(٤)] **وهو مردود ؛لأن نزع الخافض مقصور على**

---

(١) ترشيح العلل ص١٢٣ ، و٣٢٢.

(٢) ينظر : علل النحو ص٣٩٢ ، الحدود في علم النحو ص ٤٧٦ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٠١.

(٣) ينظر : علل النحو ص٣٩٢ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٠١.

(٤) التخمير ١/ ٤٥٥ .

على ما ورد من السماع في ألفاظ معينة ليست هذه منها[١] ، وقيل : لأن كون سقوط الخافض وحده هو الناصب والسقوط عدم والعدم لا يعمل [٢].

وعندي فالتمييز منصوب لمشابهته المفعول إذ هو الأصل في الحمل عليه في النصب.

(١) من هذه الألفاظ (اختار) ، كقوله تعالى " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا " ، و (صدق) كقوله تعالى : " وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ " ، و(أمر) كقول الشاعر : * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * ، و(استغفر) كقول الشاعر : * استغفر الله ذنبا لست محصيه *. ينظر : الأصول في النحو ١/ ١٧٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٣ .

(٢) ينظر : حاشية التخمير ١/ ٤٤٩ .

*** نماذج من العلل المركبة عند الخوارزمي :**

علل: الحمل على النظير والمشابهة ، أو التجرد للإسناد :

١-عند حديثه عن علة رفع المبتدأ والخبر قال : ((فإن قيل : لم وجب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟ قيل : حملا لهما على الفاعل . فإن قيل : ما الوجه في حملهما عليه ؟ قيل : أما المبتدأ فإنه يماثله في كونه مخبرا عنه ، وأما الخبر؛ فلأنه يماثله في كونه جزءا ثانيا عن الجملة ؛ أو لأن الخبر هو المبتدأ فحمل على الفاعل بواسطته **))** [(١)]. **يقصد جملة الفاعل على اعتبار أنه مسند إليه فعل ، والخبر يشبه الفعل ويحمل عليه ، ثم ذكر وجه حمل المبتدأ على الفاعل في الرفع فقال:((** أما المبتدأ فالوجه في حمله على الفاعل **مشابهته إياه** في كونه مخبرا عنه **))** [(٢)]. **أي : أن قوله :** " الخبر هو المبتدأ " **فهذا من ناحية المعنى ، أما من ناحية الصنعة فالخبر محكوم به والفاعل والمبتدأ محكومان عليهما ، وقد ذكر في موضع آخر متعللا بعلة الحمل على الأصل فقال : ((** لأن الأصل في الإخبار هو الفعل ، فما كان خبرا عنه لزم كونه أصلا **))** [(٣)]. **أي : أن الفعل أصل الإخبار ، والخبر كالفعل محكوم به على المبتدأ ، ومن ثم رُفع المبتدأ حملا على الأصل في الرفع وهو الفاعل لمضارعته له في أن كلا منهما مخبر عنه ومحكوم عليه ، والخبر حُمل على الفعل ؛ لمشابهته**

---

(١) ترشيح العلل ص١٨٠، خلافا للكوفيين الذين قالوا بأن المبتدأ والخبر ترافعا، أي : رفع كل منهما الآخر .

(٢) ترشيح العلل ص ٣١٨.

(٣) ترشيح العلل ص ١٨٠.

الفعل حيث إن الأفعال وما أشبهها أصل في الإخبار ؛ لأنها تدل على الأحداث التي ينتج عنها الحكم. وفي موضع آخر من ترشيحه أيضا ذكر علة أخرى لوجوب رفعهما قال : ((الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد وهذا معنى يرفعهما لتناوله إياهما ؛ لأن الإسناد يقتضي الطرفين **))** [(١)]. **وهذا معناه أنه اعتمد علة (تجردهما للإسناد) – لرفع المبتدأ والخبر – على الرغم من أنه استدرك على الزمخشري الذي اتخذ علة التجرد للإسناد أن تكون العلة الموجبة للرفع – تبعا للجرمي والسيرافي**[(٢)] **، وفي (التخمير) فأخذ عليه الخوارزمي قوله: أن التجرد للإسناد علة موجبة للرفع فقال : ((** الكلام مستدرك على الشيخ من وجهين :

أحدهما : قوله : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ومعنى أن الاسمين جرى بينهما إسناد مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية وهذا لا يقتضي سوى أن يكون للاسمين من الإعراب حظ ، وأما أن يكون حظهما على الخصوص الرفع فلا .

الوجه الثاني من الاستدراك : أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فأي حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيها بالفاعل ؟ .....

وتقرير الكلام على جهة الصواب من المسألة أن يقول : الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود ، والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضا موجود ، والمانع لموجب الخصوص معدوم ، فوجب أن يرتفعا .

---

(١) ترشيح العلل ص٨٠.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٢ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦ .

أما الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينهما ؛ لأنهما متى وقع بينهما ذلك تولد منه معنى ثالث ، والإعراب وضع ليدل على نحو ذلك المعنى ، أما الموجب لخصوص الإعراب فيهما (فشبه كل واحد منهما للمرفوع ، أما شبه المبتدأ بمرفوع ؛ فلأنه يشبه الفاعل من حيث إنه مسند إليه ، كما أن الفاعل كذلك ، وأما شبه الخبر للمرفوع فلأنه يشبه الفعل المضارع نحو : يضرب زيد من حيث إنه خبر عن غيره ، وهومتناول للحال والاستقبال كما أن الفعل المضارع كذلك ، وأما عدم المانع لموجب الخصوص فتجردهما عن العوامل اللفظية))[1] **هكذا فند الخوارزمي علة التجرد للإسناد وكان قد تعلل بها في ترشيحه ؛ ليؤكد صحة علة المشابهة والحمل على النظير .**

ومما يؤكد على عدم صحة علة الإسناد أن تكون موجبة لرفع المبتدأ والخبر ما ذكره ابن جني بأن الإسناد لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شيء إليه ؛ لأنه مسند[2] **ومن ثم فـ(علة الإسناد) باطلة لِما شابها من اعتراضات .**

وقد رد ابن مالك علة التجرد للإسناد أيضا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جعل التجرد عاملًا، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

---

(١) التخمير ١/ ٢٥٥: ٢٥٧ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١/ ٢٨٢ .

الثاني: أنه جعل تجردهما واحدًا، وليس كذلك ؛ لأن تجرد إسناد المبتدأ هو تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر أن يسند هو إلى المبتدأ، فبين التجريدين بعد، فكيف يتحدان؟؟

الثالث: أنه أطلق التجرد، ولم يقيده فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جر منهما بحرف نحو : "ما فيها من أحد" و"هل أخو عيش لذيذ بدائم".(١)

و بعد الرجوع إلى آراء النحاة وجدت أن سيبويه يذهب إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل في استحقاق الرفع ؛ وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما (٢) ، وأما الزمخشري (٣) فقد ذكر الفاعل أولاً ، وحمل عليه المبتدأ والخبر ، مما يترتب عليه أن العلة التي أطلقها الخوارزمي هنا محمولة على رأي الزمخشري في أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ والخبر محمولان عليه ، وبناء عليه فإن _ المبتدأ والفاعل _ مخبر عنهما ، فالمبتدأ محمول في رفعه على الفاعل لمشابهته له في أن كلا منهما مسند إليه ، ومحكوم عليه ، والخبر محمول على الفعل في أنه مسند ومحكوم به ، ومن ثم فإن العلتين المعتمدتين عنده الحمل على النظير والمشابهة .

- **<u>علل : الثقل ، والتخفيف ، والسبق :</u>**

عند حديثه عن علة رفع الفاعل ونصب المفعول : ((لأن في المفعولات كثرة والفاعل واحد فأعطي الرفع ؛ لأنه أثقل الحركات ،

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ص ٢٧١ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٦.

(٢)ينظر : الكتاب ١/ ٢٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٩٨- ١٩٩.

والكثير النصب تخفيفا ؛ وأيضا الفاعل سابق في الرتبة فأخذ أقوى الحركات وبقي النصب على المفعولات)) [1]. **أي : أن الفعل قد يتعدى إلى مفاعيل كثيرة ، ولا يطلب إلا فاعلا واحدا ، فنصب المفعول طلبا للتخفيف ولم يرفع ولم يخفض؛ لئلا يتوالى عليه الثقل – ثقل كثرة التعدد وثقل الحركة من رفع أو خفض معا – فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع – أو الخفض فكان الرفع به أولى من الخفض– حيث كان الرفع أولا والخفض ثانيا ، والفاعل أولى من حيث مرتبته وهي التقدم على المفعول، فخص الرفع للفاعل المتقدم مناسبة له ؛ ولأن الفاعل أقوى والمفعول أضعف ، والضم أقوى من الفتح ، فجعل الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف تنبيهاً ومناسبة بين المدلولات وأدلتها هذا تعليل الخوارزمي في الترشيح ، وأما في التخمير فقد اختصر العلة في (الأهمية) وذلك حين قال في باب الفاعل :** ((وحق الفاعل الرفع ؛ لأن الواضع مدّ عينه له ، وهذا كما تقول : حق الجدة السدس ؛ لأن الله أوجبه لها ، الفاعل يرتفع بالفعل ؛ لأنه دار مع وجوده وجودا وعدما)) [2]. **أي أنه استحق الرفع لأهميته التي أوجبها له الفعل ؛ لأنه يدور معه وجودا وعدما كما ذكر ، في حين ذهب ابن جني ، والسيرافي ، وابن الخشاب ، وابن عصفور وناظر الجيش ؛**

(١) ترشيح العلل ص ٩٣.

(٢) التخمير ١/ ٢٣٣ .

لعلة الفرق بينهما [١]. وكأن الخوارزمي جمع العلل الثلاث – في مسألة واحدة في الترشيح – والتي هي زبدة جهود من سبقه من النحاة .

– علل : المشابهة ، والأصل ، وعدم التوهم ، والحمل على النظير :

لقد قال عند حديثه عن علة بناء الألفاظ المعدولة : ((وأما (لكاع) وجميع ما هو معدول عن الصفة في النداء نحو : يافَسَاق ، وياخَبَاث ، وغير النداء نحو : حَلَاق وجَبَان **فلمشابهته لما استعمل للأمر** ، وأما (جذام) وجميع ما هو معدول عن (فاعلة) في الأسماء الأعلام نحو : قَطَام ، وغيرها نحو : تكاب، وخَصَافٍ **فلمشابهته كذلك لما هو اسم الفعل))** [٢] **كـ(نَزال) بمعنى (انزل) ، ووجه المشابهة أنها على وزن واحد وطريق العدل فيها واحد ، والتأنيث قائم فصارت في المعنى بمنزلتها ، هذا على رأي أهل الحجاز أنها مبنية مطلقا ، وقيل : إنها معربة مطلقا عند بني تميم ، والجمهور يبني كل ما آخره راء كـ(حضار) ، وأما ما ليس مختوما بالراء منعوه الصرف ، وبعضهم أعرب النوعين إعراب الممنوع من الصرف[٣].**

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ٥٠ ، وشرح السيرافي ٢/ ٢٢٠ ، والمرتجل ص١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٥٧٨ .

(٢) ترشيح العلل ص٦٣.

(٣) ينظر : ترشيح العلل ص٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢١٩.

ثم جاءت المشاكلة عن علة بناء الألفاظ المعدولة على الكسر– خاصة– وهو الأصل لتحريك الساكن في الألفاظ المعدولة على وزن فَعَال كـ " حَذَام " – علما لمؤنث – معدول عن حاذمة ، ولكاع معدول عن – ألكع– صفة لمؤنث ، وعلة بنائها على حركة كما قال الخوارزمي في الترشيح : ((لأن الأصل في البناء السكون فالتقى ساكنان فحرك أحدهما إلى الكسر على ما هو الأصل **))** [(١)]**، أي : لالتقاء الساكنين ، ثم فصل الخوارزمي علة بنائه على الكسر خاصة قائلا : ((** لأن الكسر لا يكون إعرابا إلا باقتران التنوين أو ما يقوم مقامه ، فإذا احتيج إلى تحريك الساكن حُرِّك بحركة لا يتوهم أنها إعرابية ، وقيل : حُرك إلى الكسر؛ لأنه نظير السكون ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فالتحريك إلى نظيره أَوْلى **))** [(٢)]. **يُفهم من كلامه أنه وقع الاختيار على الكسر كعلامة بناء في هذه الألفاظ ؛ لعلة عدم توهم أن يكون الكسر– دون تنوين – علامة إعراب ؛ ولأنه محمول على نظيره السكون ؛ لأن السكون علامة الجزم في الأفعال فكذلك الجر في الأسماء وعلامته الكسر، وأعاد الخوارزمي تعليله هذا في التخمير بعبارة موجزة فقال : ((** بني على الحركة ذهابا عن التقاء الساكنين وعلى الكسر عند أهل الحجاز لئلا يتوهم أنها معربة كما هو

---

(١) ترشيح العلل ص ٦٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٧ ، والهمع ٦/ ١٧٩.

(٢) ترشيح العلل ص ٦٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٧ ، والهمع ٦/ ١٧٩.

مذهب بني تميم)) [١] . **وقيل : إن علة بناء (حَذام) على الكسر لوقوعه موقع المبني وكونه بمعناه** [٢] ، **وتعلل المبرد بأنه ((** معدول عما فيه علامة التَّأْنِيث، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأن الكسر من علامات التّأنيث أَلا ترى أنك تَقول للمؤنث: إِنَّكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأَنتِ تفعلين؛ لأن الكسرة من نوع الياء؛ فلذلك ألزمته الكسرة)) [٣]. **وعليه فالعلة للعدول عن الأصل وهو التأنيث .**

(١) التخمير ٢ / ٢٤٩ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٥٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢ .

(٣) المقتضب ٣/ ٣٧٤ .

القسم الثالث: تأثر الخوارزمي في الترشيح بمؤلفات العلماء في العلل :

تأثر الخوارزمي في (الترشيح) بمؤلفات العلماء في العلل ، وسأذكرهم على حسب درجة التأثر :

أولا : تأثر بـ(علل النحو) لابن الوراق : فقد جاء الخوارزمي مقتفيا أثره في المنهج وطريقة العرض والتأليف ، بافتراض سؤال أو اعتراض يجيب عنه أو يرده بعلة أخرى ، وقد نقل عنه بعض العلل ولكنه لم ينسب إليه ومن هذه النقول لبعض العلل :

- **قال الخوارزمي عن علة إعراب الأسماء الستة بالحروف : ((** فإن قيل : هلَّا قال : إنه إعراب بالحروف صريحا ، بل قال : الحروف تنوب عن الحركات وعلامة الإعراب ؟ قيل : لأن أصل الإعراب بالحركات والدليل على ذلك أن الأسماء التي يكون إعرابها بالحركات غير محصورة ، وما كان إعرابها بهذه الحروف فهي الستة ، وهذا هو القياس أن يكون بالحركات ؛ لأن الحركة تغير آخر الكلمة والحرف زيادة في بناء الكلمة وإذا حصل المطلوب بدون زيادة التعب فلا يحسن الإقدام إليها **))** [1] **وهو تعليل مأخوذ من ابن الوراق حيث قال في علل النحو : ((** فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَارَت هَذِه الْأَسْمَاء السِّتَّة تخْتَلف أواخرها، نَحْو قَوْلك: جَاءَنِي أَخُوك، وَرَأَيْت أَخَاك، ومررت بأخيك، وَغَيرهَا من الْأَسْمَاء إِنَّمَا تخْتَلف أواخرها بالحركات؟

(١) ترشيح العلل ص ٢٨.

فالجواب في ذلك من وجهين: أحدهما: أَن يكون جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع.

والوجه الثاني : أَن هذه الأسماء تفرد في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أب، ورَأَيْت أَبَا، ومررت بأب. فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إِلى أَصلها في الْإِضافة، وَقد كانت أوساطها تدخلها)). [١]

والدليل على صحة ما تعلل به الخوازمي أن شرط الإعراب كونه زيادة على بناء الاسم، ولا يجوز أَن يكون ما تحتاج إليه الكلمة من صيغة بنائها إعرابا ، وإذا كان الأمر كذلك ، فالإعراب مقدر فيها كما يُقدر في الاسم المقصور- على لغة من عاملها معاملة الاسم المقصور- فيقال : جاء أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك- فألزمها الألف في جميع الأحوال ويدل على ذلك أن هذه الأسماء عندما تفرد في اللفظ ولا تضاف يصير إعرابها بالحركات، مثل: هذا أَبٌ، ورأيت أَبًا، ومررت بأبٍ ، وهو القياس كما ذكر الخوارزمي منقولا عن ابن الوراق .

- **عن علة تسمية حروف الجر مع مجروراتها ظروفا قال الخوارزمي:** ((لأنها وسائط بين الأفعال وبين الأسماء ، موصلة معاني الأفعال إلى الأسماء)) [٢]. **وتعليل الخوارزمي يحمل مضمون تعليل ابن الوراق ولكنه مختصر عنه ، ويرى ابن الوراق أن :** ((حروف الْجَرّ مقدرة فيها بدليل أن الظروف إِذا كني عنها ظهر حرف الجر مع المضمر، كقولك: قمت يوم الجمعة ، فإِذا أضمرت، قلت: قُمْت

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ١٥٠، والخصائص ٢/ ٣١٨ .
(٢) ترشيح العلل ص ١٩٧.

فيه)) [1] وقيل : إن حروف الجر تدخل على الأسماء لا على الظروف فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم ، ومن ثم فإن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا ؛ لأنها وسائط بين الأفعال والأسماء موصلة معاني الأفعال إلى الأسماء – كما علل الخوارزمي – ويسميها الكسائي صفة، و يسميها الفراء محال ، فيخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام ، وقدام ، وخلف ، وقبل ، وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، ووراء ، ومع وعن ، وفي ، وعلى ، ومن ، وإلى ، وبين ، ودون ، وعند .... إلخ [2] ، وهذا من الخطأ الشائع . فقد ذكر المبرد[3] : أنه إذا حذفت حروف الجر وصل الفعل فعمل وكان حذفها حسنا لطول الصلة كما قال الله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قومَه ﴾ [4] أَي: من قومه فهو مع الصلة والموصول حسن جدا . وبناءً عليه فإن حروف الجر هي الوسيط بين الأفعال ومعمولاتها كما تعلل الخوارزمي ، ويُطلق عليها مع مجرورها (ظروفا) توسعا .

- علة سبب جواز إضافة اسم الفاعل لما فيه الألف واللام مثل : الضاربُ الرجلِ ، قال : ((فإنما جوزوه لمشابهة الحسن الوجه)) [5] وقال ابن الوراق في علله قائلا : ((جازت الإضافة تَشْبِيها من

(١) علل النحو ص ٣٦٩.

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ١٨٨ – ٢٠٤– ٤٠٨ ، وعلل النحو ص ٢١٩.

(٣) ينظر : المقتضب ٢/ ٣٤٢.

(٤) الأعراف من الآية (١٥٥).

(٥) ترشيح العلل ص٢٣٩.

جِهَة اللفظ كقولك : زيد الحسن الوجه، وكما قالوا: الحسن الوجه، تَشبِيها بقولِك: الضَّارِب الرجل)) [١]. **وتعليل الخوارزمي – متأثرا فيه بتعليل ابن الوراق – من إضافة اسم الفاعل غير المنون لما فيه الألف واللام ؛ لشبهه من جهة اللفظ بـ(الحسن الوجه) فقد أجاز له الحكم نفسه وهو جواز الإضافة ، وهو ما تعلل به النحاة من قبل قال سيبويه:** ((وقد قال قومٌ من العرب تُرضىَ عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثلَه فى المعنى ولا فى أَحواله إلاّ أنّه اسمٌ، وقد يجر كما يجر وَيَنْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ .... وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه فى جميع أحواله، وسترى ذلك فى كلامهم كثيراً.)) [٢]. **وكما ذكر سيبويه من أن المشابهة بينه وبين الصفة المشبهة من جهة كونهما اسمين كانت هي العلة المجوزة لحكم إضافة اسم الفاعل غير المنون لما فيه (ال) قال به المبرد، وابن السراج** [٣] **، وقد زاد ابن جني فجمع في خصائصه بين علتي الشيوع والمشابهة للتعليل لهذا الحكم فقال :** ((... إن الجر لما فشا واتسع في نحو: الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل البطل ، صار – لتمكنه فيه وشياعه في استعماله– كأنه أصل في بابه وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه. فلما كان كذلك قوي في بابه حتى صار

(١) علل النحو ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٢.

(٣) المقتضب ١/ ٦٢ ، والأصول في النحو ١/ ١٢٩ .

لقوته)) [١]. **فعلة الشيوع وكثرة الاستعمال في لغة العرب – فيما أشار سيبويه من قبل – أجازت إضافة اسم الفاعل لما فيه (أل) من الأسماء حتى صار كأنه أصل في بابه ويقويه ويعضده علة المشابهة بـ قولهم (الحسن الوجه).**

- **عن علة إضمار (أن) مع أدوات النصب قال : ((** لأن هذه **الحروف قائمة مقامها ونائبة منابها** حتى إن منهم من يرى انتصاب الفعل بعدها بها دون أن يكون بإضمار (أن) ، وإذا كان كذلك فثبت لزوم إضمارها)) [٢]. **وهو ما تعلل به ابن الوراق من قبل قائلا : ((** لأن هذه الحروف والعوامل – صارت عوضا منه)) [٣] ، **وأيدهما السهيلي متعللا بالعلة نفسها ولكن تحت مسمى العوض فقال : ((** فأضمرت " أن " واكتفي بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت " الواو " كالعوض)) [٤] **لأن هذه الحروف عوضا عنها ؛ ولأنها قائمة مقامها فتنوب عنها في العمل .**

- **وعن علة منع القياس في الأعداد (الواحد ، والاثنان) أن يضافان إلى الجنس كقولك : جاءني واحد رجالٍ ، واثنا رجالٍ ، قال الخوارزمي : ((** لأن ذكر المفرد والمثنى من الجنس يُغني عن ذلك

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٤.

(١) ترشيح العلل ص ١٨٠ .

(٢) علل النحو ص ١٩٦.

(٣) نتائج الفكر ص٢٤٧ .

كـ " رجل ، ورجلان ")) [١]. **وهذه علة ذكرها من قبل ابن الوراق** ((اعْلَم أَن القياس كان في الواحد والاثنين من الأعداد أَن يضافا، فَيُقال: عِندي واحد رجال، واثنا رجال، كما يُقَال: ثَلَاثَة رجال، إِلَّا أَنهم أسقطوا الْإِضافة من الواحد والاثنين ؛ لأن الواحد يُنبئ عن نَوعه وعدده، وكذلك الاثنَان، كقولك: جاءني رجل، ورجلان، فلما كان لفظ رجل ورجلين يُنبئ عن العدد والنوع، استغني بلفظ الواحد عن لفظين)) [٢] **فمن المعلوم أن مراتب الأعداد العدد أربع : آحاد، وعشرات، ومئات، وألوف، وضعت؛ لتدل على الأجناس ومقاديرها ' والجدير بالذكر أيضا أَن القياس كان في – الواحد والاثنين من الأعداد – أَن يضافا، فيقال: لديَّ واحد رجال، واثنا رجال، كما يقال : ثلاثة رجال، إلا أنهم أسقطوا الإضافة منهما ؛ لأن الواحد يُنبئ عن نوعه وعدده، وكذلك الاثنان ، كقولك : جاءني رجل، ورجلان، فلما كان لفظهما يُنبئ عن العدد والنوع، استغني بلفظ واحد عن لفظين**[٣]. **وَقد جاء في الشعر لبعض السعديِّين:**

كَأَن خصييه من التدلدل * ظرف عَجُوز فِيهِ ثنتا حنظل** [٤].

---

(١) ترشيح العلل ص ٢٤٢.

(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق ص ٤٨٩ .

(٣) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩٢. والبديع في علم العربية ٢/ ٢٨٥

(٤) البيت من الرجز ، والشاهد فيه قوله : (ثنتا حنظل) أراد ثنتان ، فأضاف ثنتا إِلَى نوع الحنظل ، وكان القياس أن يقول: (فيه حنظلتان) ولكنه اضطر إلى الجمع بين ==

وكان يجب أن يقول : حنظلتان ، ولكنه بنى البيت على القياس غير المطرد ، وقد خرجه النحاة على الضرورة .

ثانيا: الإيضاح في علل النحو للزجاجي : نقل عنه الخوارزمي علة سقوط التنوين من المضاف قال : ((وإنما يسقط التنوين من المضاف ؛ **لأنه زيادة** ، وكذلك الإضافة كيلا يُجمع بينهما **))** [(١)] **. يُفهم من كلامه أن علة سقوط التنوين من المضاف ؛ للزيادة وعدم الفصل ، وسبقه إليها الزجاجي قائلا : ((** لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة **))** [(٢)] **؛ وقد ذهب غيرهما من العلماء إلى أن العلة في سقوط التنوين هي الإضافة ؛ فنزول المضاف إليه من المضاف منزلةَ التنوين ، وبمثابة العوض عنه أو قائم مقامه ونائب عنه ، ويحتمل أن تكون العلة عدم الفصل بكلمة بين المضاف والمضاف إليه، وإذ هما شيئان متلازمان ، ولا يصح الفصل بينهما إلا في مواضع معينة لأسباب محددة ذُكرت في كتب النحاة** [(٣)] **، ومن ثم يتراءى لي أن هذا هو مقصد الخوارزمي على اعتبار الأصل في التنوين أنه نون ساكنة زائدة**

==

العدد والمعدود وغير مثنى ليكون للعدد فائدة . ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٧ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٨٥.

(١) ترشيح العلل ص ٢٤٥.

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ١١١.

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/ ٣٥٩ ، وأوضح المسالك ٣/ ٨٥ ، والاقتراح في أصول النحو ط/ البيروتي ص ١٣٣ ، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٥٩٧.

تلحق آخر الاسم لفظا لا خطا ، وأيضا فإن التنوين زيادة دالة على خفة الاسم ومكانته [١] **، ومن ثم سَهُل حذفها ؛ لأنها زائدة.**

ثالثا: <u>علل التثنية لابن جني:</u> تأثر به الخوارزمي في أثناء حديثه عن علة جعل الألف علامة للمثنى ، والواو علامة للجمع فقال : ((لأن كل جمع يتضمن التثنية وليست التثنية تتضمن الجمع ؛ ولأن كثيرا من الأسماء يُثنى ولا يجاوز إلى الجمع **))** [٢]. **والعلة نفسها قد قال بها ابن جني في علله : ((** إن التَّثْنِيَة أَكثر من الْجمع بِالْوَاو أَلا ترى أَن جَمِيع مَا يجوز فِيهِ التَّثْنِيَة من الْأَسْمَاء فتثنيته صَحِيحَة ؛ لأن لفظ واحدها موجود وإنما زيد عليه حرف التثنية ، وليس كل ما يجوز جمعه يجمع بالواو **))** [٣] **، وقد زاد ابن يعيش عليهما علتين : إحداهما : لأن ما قبل الياء في التثنية مفتوح مُشاكل للألف . وآخرهما : لأنَّ الواو أثقل من الياء، فلما وجب إبدال إحداهما بالألف، كانت الواو أولى لثقلها، مع أنهم كرهوا أن يقولوا: "الزيدَوْن"؛ لأنه يُشبه لفظ ما جُمع من المقصور جمع السلامة، نحو: "المُصْطَفَوْنَ" وَ"المُعَلَّوْنَ".**[٤]**. وهما علتان قياسيتان ، ومن ثم فاجتماع العلل الثلاث توجب سُدة الحكم .**

***(<u>الجمل في النحو</u>) <u>للخليل</u> ، قال الخوارزمي في باب الممنوع من الصرف :** ((فإن الجريتبع النصب لخفة حركة النصب وهو في موضع

---

(١) ينظر : حد التنوين في : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٧ ، وتوجيه اللمع ١/ ٧٤.

(٢) ترشيح العلل ص ٣٠.

(٣) ينظر : علل التثنية ص ٧١.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨٧ .

يحتاج إلى التخفيف فلابد من أن ينصب في موضع الجر)) [١] **لأن الفتحة هي أخف الحركات كما علل الخليل : ((الفتحة أخف الحركات))**[٢]. **وسبقه سيبويه ، والمبرد ، وابن الوراق [٣] من قبل في أخذ العلة عنه.**

*** (الكتاب) لسيبويه ، حيث نقل عنه بعض العلل في الترشيح حينما كان يتحدث عن علة تنوين العوض في – جوارٍ وغواشٍ – قال : ((** وأما " جوارٍ " فإن الخليل وسيبويه[٤] ذهبا إلى أن هنا الاسم اجتمع فيه ثقل وهو الجمع وكونه على زِنة جمع الجمع و(الياء) في آخره ، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء حذفوا (الياء) حالة الرفع والجر **لأجل التخفيف**)) [٥] ، **فالتنوين عوض عن حذف حرف العلة ، وعلة حذفه للتخفيف وهو تابع بهذه العلة لسيبويه الذي قال : ((**واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلّك أنَّهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التنوين عوضاً)) [٦] ، **وأيده أبو جعفر النحاس**[٧] ، **خلافا لما تعلل به الزجاج**[٨] **في –الموضع نفسه – حيث ذكر أن التنوين جاء عوضا عن ضمة الياء –التي حُذفت لثقلها – وأبدل منها التنوين ، ثم**

---

(١)ترشيح العلل ص ٣٥ .

(٢) ينظر: الجمل في النحو ص ١٧١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٥٧ ، والمقتضب ١/ ١٨٤، والعلل في النحو ص ٤٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٣١٠-٣١١ .

(٥)ترشيح العلل ص ٥٢ .

(٦)الكتاب ٣/ ٣٠٨ .

(٧)ينظر : عمدة الكتاب ص٢٦٩.

(٨)ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١١٢.

حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين _ التنوين والياء –وليس للتخفيف ، ورده ابن جني قائلا : ((وهذه علة غير جارية **))** [١]. **أي : علة قاصرة غير متعدية، فكأنها واقفة ؛ لأنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء يرمي ، ويمشي ، ويقضي ، فتقول: هذا يرم، ويمش ويقض،** وأمر آخر وهو أن هذه الأسماء – جوارٍ وغواشٍ – قد عاقبت ياءاتها ضماتها؛ فلا تجتمع معها فلما عاقبتها جرت مجراها فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضًا يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه ، غير أن الغرض إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما يصح تصور العلة، وأنها غير متعدية. [٢] **، مما يدل على أن التنوين جاء عوضا عن الياء المحذوفة المحذوفة التي عاقبت الضمة والتي حذفت من أجل التخفيف ؛ لذا فإنني أرى أن حكم إلزام آخر صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسما منقوصا كـ (جوارٍ – وغواشٍ) تنوين العوض لعلتين وليس لعلة واحدة ، وهما (التخفيف ، والتقاء الساكنين) ، فالأولى جاءت علة لحذف ثقل الضمة ، ثم جاءت العلة الثانية (التقاء الساكنين) – أي : التنوين والياء – فحذفت الياء وجيء بالتنوين عوضا عنه .**

- **عن علة كسر نون المثنى وفتح نون الجمع قال الخوارزمي : ((** فرقاً بينهما **))** [٣]. **وكما هو واضح من نصه أنه تعلل لكسر النون المثنى – وفتحها في الجمع – للفرق بينهما وهذه العلة منقولة عن الكتاب لسيبويه حيث قال ((ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين**

---

(١) الخصائص ١/ ١٧٢.

(٢) ينظر : المصدر السابق نفسه .

(٣) ترشيح العلل ص ٣١.

نون الاثنين)) [١] **، في حين تعلل غيره بالتقاء الساكنين ، وحق الساكنين إذا التقيا أن يحرك أحدهما إلي الكسر، وهذا التعليل نسبه بعضهم للمبرد ، والعلة الثانية أقرب للقياس ، ولا مانع من الثانية ، وقد تُفتح بعد الياء لغة كقول حميد بن ثور الهلالي :**

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً * فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ** [٢].

– عن علة بناء عشرة في العدد (اثنا عشر) قال : ((، وإنما بُنيت العشرة معه ؛ **لقيامها مقام " نون" التثنية** والحمل على أخواتها **))** [٣]**. وما تعلل به الخوارزمي – لإعراب " اثنا عشر " ؛ لأن فيه حرف إعراب – تعلل به سيبويه حيث قال : ((**لأنَّ عشر بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب **))** [٤]**. لأن الحرف الذي قبل العشرة حرف إعراب ، والإعراب يقع على الصدر فيصير (اثنا) في الرفع، و(اثني) في النصب والجر، وبناء العجز وهو –عشر– بمنزلة النون والتي حُذفت من أجل الإضافة ،ولا تحذف " عشر" مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون**

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ١٨ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ٢٣٧ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٧٣.

(٢) البيت من الطويل ، والشاهد فيه قوله: "أحوذيين" حيث روي بفتح النون على لغة، وهو معرب بالياء؛ لأنه مثنى. ينظر : أوضح المسالك ١/ ٨٢ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٨ .

(٣)ترشيح العلل ص ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٥٨ .

علم العدد قد ذهب ، في حين ذهب ابن درستويه وابن كيسان أنه ليس معربا بل مبني مثله مثل تسعة عشر (١).

*** عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس : نقل عنه الخوارزمي حين قال في أثناء حديثه عن إعراب الاسم المنقوص في حالة الرفع والجر بحذف الياء والتعويض عنه بالتنوين مثل : جاءني قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وعن علة عدم حذفها في حالة النصب وتحريكها بالفتحة:** ((ويتحرك حالة النصب تقول :..... رأيت قاضياً ، وإن كان ما قبل (الياء) ساكناً فإنه يتحرك في الأحوال الثلاث سواء أكان معرفاً أم منكراً ، والسبب في ذلك الخفة ؛ لأجل سكون ما قبل الياء)) (٢). **وعلة الخفة قال بها النحاس : ((قلت: رأيت قاضياً، حركت الياء في موضع النصب لخفته))** (٣) .

*** الأصول في النحو لابن السراج: فقد تأثر أيضا بابن السراج ونقل عنه في عدة مواضع منها ما تعلل به من اختصاص الماضي بالتعجب دون المضارع :** ((لأن المضارع يحتمل الحال والاستقبال ، فاختير الماضي ليدل على استقرار ما وقع التعجب منه ، وعلى أنه أمر ثابت يُشاهَدُ ، ولا يمكن أن يُعترض عليه بإيراد الصيغة الثانية في باب التعجب)) (٤). **وهذا ما تعلل به ابن السراج سابقا حيث قال :** ((وإنما لزمه الفعل الماضي وحده؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ، ليس مما يمكن أن يكون

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٧ ، والأصول ١/ ٣١٢ – ٢/ ٤٢٤ – ٣/ ٦٠ ، وعلل النحو ص ٤٩٨ ، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٠٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٢٦.

(٢) ترشيح العلل ص٢١.

(٣) ينظر : عمدة الكتاب ص ١٨١.

(٤) ترشيح العلل ص ١١٣.

ويمكن أن لا يكون)) [١]. **فعلة عدم الاحتمالية والتي أشار إليها الخوارزمي هي أن الماضي يدل على الثبوت والاستقرار، ولا يحتمل أن يكون أو مما سيكون هي السبب وراء جعل اختصاص التعجب بالماضي .**

*** <u>المسائل الحلبيات للفارسي:</u> وتبعه في علة القياس حيث قال الخوارزمي عن علة زيادة اللام في الأعلام كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾**[٢] **:((** لأن هذه الأسماء معارف كـ (مناة ، ويغوث ، ويعوق))) [٣]. **<u>وهو تابع للفارسي</u> الذي قال : ((وتأول أبو الحسن**[٤] **(اللات) في قول الله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ أن الألف واللام فيه زائدتان. والدليل على صحة ذلك –عندي– أنه اسم علم، والأعلام لا تدخلها لام المعرفة ...))** [٥] **أي : أن الدليل على صحة علتهما أنها – معارف – أعلام على أصنام كانت تُعبد في الجاهلية ، والأعلام لا تدخلها اللام المعرفة إلا على حد ما دخلت في "الحارث" و "العباس" و "الفضل"، وليس "اللات" واحدا منها ، فإذا لم تكن منها، ولم**

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٩٩ .

(٢) النجم من الآيتان (١٨– ١٩)، واللات: علم مؤنث لصنم كان لثقيف بالطائف، والعزى: كانت شجرة تعبدها غطفان.

(٣) ترشيح العلل ص ١٩.

(٤) قال الأخفش : ((لأن الألف واللام التي في"اللات" لا تسقطان وإن كانتا زائدتين)) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١١ .

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٩٠.

تدخل الأعلام اللام إلا على هذا الحد، ثبت أنها زائدة ، وتبعهماالشيخ خالد الأزهري(١) .

***المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب**(٢) **في علة رفع الفاعل ونصب المفعول حيث قال** : ((فإن قيل : لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ قيل : فرقا بينهما. فإن قيل : هلا جُعلا على العكس ؟ قيل : لأن في المفعولات كثرة والفاعل واحد فأُعطي الرفع ؛ لأنه أثقل الحركات والكثير النصب تخفيفا وأيضا فإن الفاعل سابق في الرتبة فأخذ أقوى الحركات وبقي النصب على المفعولات)) (٣). **وسبقه إلى هذه العلل ابن الخشاب فقال:** ((وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وخص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ؛ لأن الفاعل أقوى والمفعول أضعف، والضم أقوى من الفتح، فجعل الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف تنبيهاً ومناسبة بين المدلولات وأدلتها، ولأن الفاعل أقل في الكلام، والمفعول أكثر، لأن الفعل إنما يكون له فاعل واحد يرتفع به وقد يكون له مفعولان وثلاثة وأكثر من ذلك على اختلاف أنواع المفعولات، والضم أثقل من الفتح، فجعل الضم الذي هو أثقل للفاعل وهو الأقل، والفتح –وهو الأخف –للمفعول –وهو الأكثر–ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون، ولأن الضم أول الحركات والفاعل هو الأول، فجعل الأول للأول للمشاكلة، والفتح من الألف، والألف من آخر المخارج

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٣.

(٢)المرتجل في شرح الجمل ١/ ١٨٨ ، وقد نقله ابن حني عن الزجاج فقال : ((قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما)) ينظر : الخصائص ١/ ٥٠ – ١٥١.

(٣) ترشيح العلل ص ٩٣.

فهي الطرف الآخر، فكانت أحق بأن تكون خاصة بالمفعول من غيرها، أعني الفتحة.)) [١] **والمراد بالفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له** [٢] **؛ لأن الفعل لا يطلب إلا فاعلا واحدا ، ومفعولات كثيرة فاختير الرفع للواحد ؛لأن الرفع ثقيل ، والنصب خفيف فأُختير للكثير ؛ ولأن الفاعل عمدة فكان له الرفع وهو أشرف الحركات . ومن ثم يجوز أن يكون مجموع تلك العلل هي علة رفع الفاعل – أي : لقوته وقلته وأوليته– ونصب المفعول– أي : لكثرته وضعفه وتأخره ، وعلى أية حال فإن تعدد العلل هنا جاء لتأكيد صحة الحكم قياسا واستعمالا ومن ثم تكون العلة هنا موجبة .**

- **نتائج الفكر للسهيلي :**

- **عن علة اختصاص زيادة حروف اللين في أول الفعل المضارع قال الخوارزمي :** ((فإن قيل : لم خُص المضارع بزيادة هذه الحروف ؟ قيل : لأن أَوْلى ما يُزاد حروف اللين ؛ لأن الكلمة لا تخلو منها ومن أبعاضها)) [٣] **وهذه علة السهيلي وقد زاد عليها قائلا :** ((إنَّ الأصل في هذه الزّوائد الياء، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكّر ومؤنّث، وهو فعل جماعة النِّساء)) [٤] **وقليل من النحاة من تعلل لهذه المسألة فلم أجد –**

(١) المرتجل ١/ ١١٨ .

(٢) ينظر : ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤٣ ، والاقتراح في أصول النحو ص ٢٣١.

(٣) ترشيح العلل ص ١٥ .

(٤) ينظر : نتائج الفكر ص٩١.

فيما تيسر لي الاطلاع عليه – غير السهيلي الذي تعلل بها والدليل على ذلك أن الخوارزمي قد نقل عنه ولم يزد ، فعن علة جعل النون علامة إعراب للأفعال الخمسة قال الخوارزمي : ((فإن قيل : لم جُعل هذه (النون) علامة الإعراب دون سائر الحروف ؟ قيل : لقربها من حروف اللين ؛ لما فيها من الغنة .)) [١] **وفي نتائج الفكر قال السهيلي ((** أشبه بحروف المد واللين " النون " الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة)) [٢] ، **أي : لأنها أشبهت حروف اللين لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة فاختيرت علامة إعراب في الأفعال الخمسة** [٣] **؛ ولأن سقوطها في النصب والجزم دليل على صحة كونها علامة فرعية فكما تسقط الحركة فيهما تسقط النون.**

(١) ترشيح العلل ص٣٦ .

(٢) ينظر : نتائج الفكر ص ٧٠ .

(٣) ينظر : فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص ٢٧١ .

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج منها :

١- نشأ التعليل لدوافع ترجع إلى محاولة العلماء الحفاظ على اللغة العربية مما خالف القياس ، ولضبط قواعدها وأحكامها المستنبطة من كلام العرب.

٢- كان التعليل قاعدة الأساس التي بنى عليها النحاة نموالتفكير اللغوي بإعمال العقل في كلام العرب لبناء التقعيد النحوي .

٣- كان الخوارزمي من العلماء المتأخرين الذين اعتمدوا التعليل النحوي كشرح لكتاب (شرح الجمل) للجرجاني من خلال كتابه (ترشيح العلل) متأثرا بمن سبقه من النحاة في طريقة العرض .

٤- كان صاحب (ترشيح العلل) على دراية بعلوم الكلام والتي تظهر بوضوح في تعليلاته .

٥- لم يكن يصرح الخوارزمي بلفظ العلة بل يذكر التعليل ضمن المسألة النحوية .

٦- التعليل النحوي عند الخوارزمي يتصف أحيانا بالإيجاز وأحيانا أخرى بالإطناب في المسألة من كل جوانبها تعليلا وتفصيلا.

٧- كانت تعليلاته متضمنة تعليلات مَن سبقه مِن النحاة ، فأحيانا كان يصرح بنسبة التعليل إلى مصدره ، وأحيانا أخرى لم يُصرح .

٨- اعتمد الخوارزمي التعليلات النظرية أكثر من التعليلات الفلسفية الجدلية المركبة .

٩- عزز في بعض المسائل تعليلاته بالأسلوب القائم على التمثيل لتقريب وتوضيح العلة كما في مسألة الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر .

١٠- توافقت - في بعض المواضع- تعليلاته في كتابيه (الترشيح والتخمير) ، وفي بعض المواضع الأخرى لم تتوافق.

١١- موقف الخوارزمي قد اختلف من خلال التعليل بين الترشيح والتخمير حيث اختار الخوارزمي المذهب البصري في الترشيح وانتصر في أغلب تعليلاته لهم ، ومال في التخمير في أغلب المواضع – من خلال تعليلاته - إلى مناصرة المذهب الكوفي ، ومخالفة الزمخشري .

التوصيات :

١- التركيز على التعليل المفيد ونبذ كل ما هو معقد لتيسير النحو العربي على كل من أراده من الدارسين .

٢- الاهتمام بالتعليل وتدريسه كمادة دراسية للطلاب المتخصصين ، وخير كتاب لهذه المادة ترشيح العلل للخوارزمي .

٣- تشجيع الباحثين المعاصرين للتأليف في النحو والصرف بهذه الطريقة التي تقوم على إعمال العقل بالتحليل والتعليل والتفنيد دون إطناب مخل ولا اختصار مضل ، لما فيها من توضيح النحو والصرف وتبسيطه للمريدين .

[الفهارس الفنية]

فهرس الآيات القرآنية:

م	الآيـــة	رقمها	ص
	سورة البقرة		
	﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	٢٢٨	٦٦٨
	﴿والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ ﴾	٢٢٨	٦٩٠
	﴿والوالدات يرضعن ﴾	٢٣٣	٦٩٠
	سورة الأعراف		
	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾	١٥٥	٦٩٩
	سورة الشعراء		
	﴿ وَلما تَوَجَّهَ تِلْقاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي﴾	٢٢	٦٧٣
	سورة الروم		
	﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	٦٩٣
	سورة فاطر		
	﴿ وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ، وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ ﴾	٢١	٦٧٣
	سورة النجم		
	﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾	١٩	٧٢٠

ثالثا : فهرس القوافي

القافية	البحر	القائل	ص
وَتَغِيْبُ	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٧١٨
الأهاتِمِ	الطويل	الفرزدق	٦٨٦
حنظلِ	الرجز	لبعض السعديين	٧١٣

[ثبت المصادر والمراجع]

- أسرار العربية – للأنبارى –تح/بركات يوسف هبود– دار الأرقم بن أبى الأرقم – ط١ – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر – للبناء – تح / أنس مهرة – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٣ – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

- إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث = إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري – وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمد زكي عبد الدايم .

- الأصول – لتمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء .

- الأصول فى النحو – لابن السراج – تح / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت .

- الاقتراح فى أصول النحو – للسيوطى – دار الفكر – تح / د . محمود سليمان ياقوت ، و تح / د . أحمد سليم الحرص وآخر – ط ١ – ١٩٨٨–ط/ دارجروس برس ، و ط /البيروتي.

- الألفية– لابن مالك – مكتبة أولاد الشيخ للتراث .

- أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة – الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

- ارتشاف الضرَب من لسان العرب – لأبى حيان الأندلسى – تح / رجب عثمان – مكتبة الخانجى – ط١ – ١٩٩٨م – و تحقيق د/مصطفى النماس. مطبعة المدني بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

-أصول النحو العربى عند ابن مالك – تح / خالد سعد شعبان – ط١ – ٢٠٠٩م – دار الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الإغراب فى جدل الإعراب – للأنبارى – تح / سعيد الأفغانى – بيروت – ط ٢ – ١٣٩١هـ

- إنباه الرواة في أنباه النحاة – جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ط١– ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – للأنبارى– المكتبة العصرية – ط١ – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام الأنصارى – تح / يوسف الشيخ محمد البقاعى – دار الفكر .

- إيضاح شواهد الإيضاح – للقيسى – تح / د. محمد بن حُمُود الدعجانى – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط١ – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى – تح / د. مازن المبارك – ط١٩٩٦م– دار النفائس – بيروت .

- البديع في علم العربية – ابن الأثير – تح/ د. فتحي أحمد علي الدين– جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية – ط١، ١٤٢٠ هـ.

- التبيين عن مذاهب االنحويين البصريين والكوفيين – للعكبري – تح/ د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – ط١ – ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦ م .

- التخمير – للخوارزمى – تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط/ دار الغرب الإسلامى.–ط١– ١٩٩٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل– لأبي حيان الأندلسي –تح / د. حسن هنداوي – الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا– ط١.

- ترشيح العلل في شرح الجمل – لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تح : عادل محسن سالم العميري . جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨.
- تسهيل الفوائد لابن مالك – تح : محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي – ١٣٨٧ – ١٩٦٧ م .
- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ : خالد الأزهري – دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان – ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعريفات–للشريف الجرجانى–تح/مجموعة من العلماء–الناشر:دار الكتب العلمية– بيروت –لبنان.
- التعليقة على كتاب سيبويه – لأبى علي الفارسى– تح/ عوض بن حمد القوزى – ط١– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- عليق الفرائد على تسهيل الفوائد – للدماميني – تح / محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى– ط١ – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- التعليل اللغوي عند سيبويه –شعبان عوض محمد العبيدي – جامعة قار يونس ١٩٩٩– بنغازي – ليبيا .
- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد – لناظر الجيش – تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرون – ط ١ – ١٤٢٨هـ – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- توجيه اللمع ، لابن الخباز – دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر – أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر – الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية – ط: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك–للمرادى– تح / عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربى – ط١ – ٢٠٠٨م – ١٤٢٨هـ.

- الجمل فى النحو (المنسوب)- للخليل ابن أحمد الفراهيدى - تح / د . فخر الدين قباوة - ط٥ - ١٩٩٥م .

- حاشية العدوي على شذور الذهب. لابن عبادة العدوي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

- الحدود في النحو - للرماني - ضمن رسالتين في اللغة .

- الخصائص - لابن جنى - تح/محمد على النجار-الهيئة العامة للكتاب - ط٤ .

-ديوان الفرزدق. طبعة دار صادر بيروت.

- الرد على النحاة - لابن مضاء - تح / د. محمد إبراهيم البنا - لناشر: دار الاعتصام - ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه - تأليف : دز/ خديجة الحديثي - ط ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- شرح الألفية- لابن عقيل - تح/ محد محي الدين عبدالحميد - دار التراث القاهرة - ط ٢ - ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- شرح الألفية للأشمونى = منهج السالك لشرح ألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية -بيروت - ط ١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- شرح التسهيل - لابن مالك - تح / د. عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون - دار هجر.

- شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تح/ أ.د/ عبدالمنعم أحمد هريدى - ج. أم القرى - مركز البحث العلمي - وإحياء التراث الإسلامي- ط١ .

- شرح المفصل - لابن يعيش - تح/ إميل يعقوب - ٢٠٠١م - الكتب العلمية - بيروت وعالم الكتب بيروت .

- شرح شذور الذهب - لابن هشام الأنصاري - تح/ عبدالغنى الدقر - الشركة المتحدة.

- شرح شذور الذهب للجوهرى- تح/ نواف بن جزاء الحارثي – عمادة البحث العلمي- بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – ط ١ ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.

- شرح كتاب سيبويه – للرماني – دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي

- إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية – عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

- شرح كتاب سيبويه – للسيرافي – تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي –الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط١، ٢٠٠٨ م.

- طبقات فحول الشعراء – لابن سلام – تح / محمود محمد شاكر – الناشر: دار المدني – جدة.

- طبقات النحويين واللغويين – للزبيدي – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط ٢ – الناشر: دار المعارف- القاهرة – ط٢- ١٩٨٤م .

- علل التثنية – لابن جني –تح : الدكتور صبيح التميمي – الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

- علل النحو – لابن الوراق – تح/محمود جاسم محمد الدرويش – الناشر: مكتبة الرشد – ط١- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس – تح/ بسام عبد الوهاب الجابي – دار ابن حزم – ط١ / ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م .

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية- للشنقيطي – (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي – الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة – ط١: ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ، للرائقي الصعيدي- تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي - الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ط : ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ .

- الفصول المفيدة فى الواو المزيدة - لابن كيكلدى الدمشقي - تح/ حسن موسى الشاعر- دار البشير - عمان -ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان - كامل سلمان الجبوري - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط١ - ٢٠٠٥ م.

- الكافية في علم النحو- ابن الحاجب - تح / د. صالح عبد العظيم الشاعر - مكتبة الآداب - القاهرة - ط١ ، ٢٠١٠ م .

- الكامل في القراءات الأربعين والزائدة عليها ، لليشكري ، تح/ جمال بن السيد بن الرفاعي الشايب - مؤسسة سما للتوزيع والنشر ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

- الكتاب - لسيبويه - تح/ عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة - ط٣ -١٩٨٨م

- اللباب فى علل البناء والإعراب- للعكبري - تح / د. عبدالإله النبهان - دار الفكر - دمشق - ط١ -١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- لسان العرب - لابن منظور - ط٣ - ١٤١٤هـ- دار صادر -بيروت.

- اللمحة فى شرح الملحة - لابن الصائغ - تح / إبراهيم بن سالم الصاعدى - عمادة البحث العلمى - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة -ط١ - ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م .

- لمع الأدلة - لابن لأنباري - عُني به سعيد الأفغاني - دار الفكر - ط٢ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- ما ينصرف ومالا ينصرف ، للزجاج - تح: هدى محمود قراعة- القاهرة- ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني – وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩.

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب - تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) – ط : دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

- المسائل الحلبيات ، للفارسي – د. حسن هنداوي – الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – ط١: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تح/ محمد كامل بركات– ط٢ – ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م– معهد البحوث جامعة أم القرى.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – للفيومي – الناشر: المكتبة العلمية – بيروت .

- معانى القرآن – للأخفش – تح / د. هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط١ – ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

- معانى القرآن – للفراء – تح/ مجموعة – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج – تح: عبد الجليل عبده شلبي – الناشر: عالم الكتب – بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، للحموي – تح : إحسان عباس.

- معجم الصَّحاح: (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى– تح/ أحمد عبدالغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت ط٤– ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

- معجم العين – للخليل بن أحمد – تح/ د. مهدى المخزومى ، ود. إبراهيم السامرائي – دار الهلال.

- معجم الفروق اللغوية ، للعسكري– تح: محمد إبراهيم سليم – الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

- معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر - عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- معجم الوسيط - (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الناشر: دار الدعوة.

- مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب - لابن هشام - تح/ د/ مازن المبارك - محمد على حمد الله - دار الفكر - دمشق ط٦ -١٩٨٥م.

- المفصل فى صنعة الإعراب - للزمخشري - تح / د. على بو ملحم - مكتبة الهلال -بيروت - ط١ - ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي - المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - للعيني - تح / أ.د / على محمد فاخر ، أ.د / أحمد السوداني ، ود / عبد العزيز محمد فاخر - دار السلام للطباعة والنشر - مصر .ط١ - ١٣٣١هـ - ٢٠١٠ م .

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق: د. كاظم المرجان - ط١- دار الرشيد - بغداد ١٩٨٢م .

- المقتضب - للمبرد - تح / أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق : سدني جلينز ، الولايات المتحدة ، نيوهافن ، ١٩٤٧ م.

- نتائج الفكر فى النحو - للسهيلى- دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - للأنباري - تح: إبراهيم السامرائي - الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن - ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- نظرية التعليل فى النحو العربى ، د/ حسين خميس سعيد الملخ – دار الشروق للنشر والتوزيع – ٢٠٠٠م . مكتبة طريق العلم.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – للبغدادى – ط استانبول ١٩٥١م.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى – تح/ عبدالحميد هندواى – المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي بالوفيات – للصفدي – أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى – الناشر: دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان أنباء أبناء الزمان – لابن خلكان تح : إحسان عباس – الناشر: دار صادر – بيروت.
- العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك ، المكتبة الحديثة – دمشق – ١٩٦٥م .
- مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل)، د. وليد السراقبي ، مجلة التراث العربي، السنة الثانية والعشرون ، العدد ٨٦-٨٧ ، ربيع الآخر ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م – دمشق.

- **محتويات البحث:**

الموضـــوع	ص
ملخص.	٦٤٥
المقدمة : وفيها ذكرت أهمية الموضوع وأسباب اختياري له .	٦٤٨
*التمهيد : ويشتمل على مبحثين :	٦٤٩
المبحث الأول : الخوارزمي حياته وآثاره .	٦٤٩
- اسمه ولقبه ونسبه ومولده ونشأته .	٦٤٩
- شيوخه وتلاميذه .	٦٤٩
- مؤلفاته .	٦٥٠
- صفاته .	٦٥١
- أدبه وشعره .	٦٥٢
- وفاته .	٦٥٢
- قيمة (ترشيح العلل في شرح الجمل) ومكانته العلمية .	٦٥٢
المبحث الثاني : مفهوم التعليل ونشأته .	٦٥٤
أولا : مفهوم التعليل : العلة في اللغة والاصطلاح .	٦٥٤
الفرق بين العلة والسبب .	٦٥٦

ثانيا : نشأة التعليل .	٦٥٧
موقف النحاة من التعليل .	٦٥٩
أقسام العلل عند النحاة .	٦٦٠
القسم الأول : [خصائص التعليل في ترشيح العلل] وهي :	٦٧١
١- التأثير .	٦٧١
٢- إيجاز العلة .	٦٧٤
٣- الاعتماد على التعليلات النظرية .	٦٧٤
٤- الفرق بين العلّة الموجبة والمجوزة	٦٧٥
٥- استيفاء العلة لاعتماد صحة الأحكام النحوية	٦٧٩
٦- اعتماد التمثيل كوسيلة للتعليل .	٦٨١
٧- تعدد العلل من خلال تدويرها .	٦٨١
القسم الثاني : دراسة موازنة بين ماذكره الخوارزمي في الترشيح وما ذكره في التخمير.	٦٨٤
١-منهجه في التعليل .	٦٨٤
٢-أسلوبه في عرض التعليل .	٦٨٥

نماذج من العلل الخوارزمية بين الترشيح والتخمير .	٦٨٥
- علة القياس .	٦٨٥
- علة المشابهة	٦٨٩
علل : الحمل على النظير ، والمشابهة ، أو التجرد للإسناد .	٧٠١
علل: الثقل ، والتخفيف ، والسبق .	٧٠٤
علل: المشابهة ، والأصل ، وعدم التوهم ، والحمل على النظير.	٧٠٦
القسم الثالث : تأثر الخوارزمي في الترشيح بمؤلفات العلماء في العلل:	٧٠٩
علل النحو لابن الوراق .	٧٠٩
الإيضاح في علل النحو للزجاجي .	٧١٥
علل التثنية لابن جني .	٧١٦
الجمل في النحو للخليل .	٧١٦
الكتاب لسيبويه .	٧١٨
عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس .	٧٢٠
الأصول في النحو لابن السراج .	٧٢٠
المسائل الحلبيات للفارسي .	٧٢١

المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب .	٧٢٢
نتائج الفكر للسهيلي .	٧٢٣
الخاتمة: وفيها أهم النتائج.	٧٢٥
الفهارس الفنية:	٧٢٧
١-ثبت المصادر والمراجع.	٧٢٩
٦- محتويات البحث.	٧٣٨